الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

أثر جائحة كورونا (covid 19)على نمو التجارة الالكترونية في العالم مع الاشارة لحالة الجزائر

إعداد الطالبات:

- بلعيد أسيا
- زيدان نسرين
- ريغي ايمان

تحت إشراف الدكتور:

عياشي عبد الله

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.بالحبيب عبد الكامل	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
عياشي عبد الله	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
د.الحاج احمد فوزي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وعرفان

بعد الحمد لله وشكره جلّ وعلا

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذنا

الفاضل الدكتور: عياشي عبد الله

الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، حيث قدم

لنا كل النصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد فله منا كل الشكر

والتقدير.

كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على

قبولهم ومراجعة هذا العمل وتصويبه.

الإهداء

إلى التي تحمل اخف كلمة نطق بها السان

ونبع منها الحنان لكي امي الحبيبية

إلى صاحب القلب الكبير الذي كان

هويتي حيثما اسير وعلمني الخير على خطى المصطفى لك أبي

الغالي

أسأل الله ان يطيل في عمرهما وان

يمنحهما العافية ويجعل عاقبتهما

الجنة عرضها السموات والارض.

الى القلوب التي احاطتني بالرعاية ورافقتني في دروب الحيات اخوتي .

إلى طلبة سنة ثانية ماستر تخصص مالية وتجارة دولية

إلى هؤلاء وأولئك أهدي ثمرة جهدي .

أسيا . نسرين . إيمان

ملخص:

شهد العالم منذ أواخر 2019 ازمة صحية عالمية وهي جائحة كورونا (covid 19) والتي غيرت بشكل جذري الطريقة التي نعيش ونعمل بها وأحد أهم التغييرات التي أحدثتها هو النمو السريع للتجارة الالكترونية.

لذلك كان هدفنا من خلال هذا البحث توضيح مدى تأثير جائحة كورونا على نمو التجارة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم مع التركيز بشكل خاص على الجزائر.

وقد برزت التجارة الإلكترونية كأسلوب حديث لعرض السلع والخدمات وعقد الصفقات إلكترونيا وقد استطاعت هذه التجارة الإنتشار بشكل كبير في وقت قصير وتزايدت أهميتها وأصبحت ضرورية ليس في البلدان المتقدمة فقط بل في جميع دول العالم.

تجربة الجزائر في تطبيق هذه التجارة لم تحقق النهضة المرجوة إلا أنها اتخذت مؤخرا عدة إجراءات في جميع الميادين قصد توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومسايرة التحولات التكنولوجية

الفعلي للتجارة الإلكترونية ومستجداتها.

الكلمات المفتاحية :فيروس كورونا، التجارة الإلكترونية، المعاملات الإلكترونية،

summary:

Since late 2019, the world has witnessed a global health crisis, which is the Corona (covid 19) pandemic, which radically changed the way we live and work, and one of the most important changes it brought about is the rapid growth of electronic commerce.

Therefore, our goal through this research was to clarify the impact of the Corona pandemic on the growth of e-commerce around the world, with a special focus on Algeria.

Electronic commerce has emerged as a modern method for presenting goods and services and concluding deals electronically. This trade has been able to spread greatly in a short time, and its importance has increased and has become necessary not only in developed countries, but also in all countries of the world.

Algeria's experience in applying this trade did not achieve the desired renaissance, but it has recently taken several measures in all fields in order to expand the use of information and communication technology and keep pace with technological transformations.

Actual e-commerce and its developments.

Keywords: Corona virus, e-commerce, electronic transactions،

مقدمة

مقدمة:

تُعتبر التّجارة الدوليّة من أهمّ مُقوّمات نجاح وازدهار الاقتصاد لكافة دول العالم؛ حيث تظهر أهميتها في دورها الذي يدعم استفادة كلّ دولة من المميّزات التي تُقدمها الدول الأُخرى؛ بسبب عدم قُدرة الدول على توفير درجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحليّة، كما من الممكن الاستفادة من هذه الموارد في حال استخدامها بطُرقٍ جيّدة؛ بهدف تصديرها لدول العالم.

يعود ضهور التجارة الإلكترونية إلى ثلاثة عقود مضت من القرن الماضي، تعتمد هذه التجارة على نظام معلوماتي أدواته كلها إلكترونية تتمثل في الحاسب الآلي وملحقاته كشبكة الأنترنت، الهاتف والفاكس والتلكس إلى غيرها من التقنيات التي تلعب دورا مؤثرا في نشاط التجارة حتى سداد مقابل الوفاء في هذه التجارة فإنه يتم بطريقة إليكترونية وذلك عن طريق التحويلات الإلكترونية للنقود أو التسوق بطاقات الدفع والإئتمان وتشمل التجارة الإلكترونية كل المعاملات التجارية، من بيع وشراء للسلع والخدمات وقد إعتبرها المحللين الإقتصاديين بأنها محرك جديد للتنمية الإقتصادية وذلك كونها وسيلة فعالة وسريعة لإبرام الصفقات والمنتجات والخدمات وترويجها. حيث تقوم إدارة التجارة الالكترونية بالتنسيق بين التطبيقات والبنى التحتية والدعامات.

ويعد التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، من أهم مميزات العصر التي كان لها التأثير الواضح على جميع نواحي الحياة البشرية والحياة الاقتصادية وما تتضمنه من معاملات مالية وتجارية وخاصة التجارية التي أصبحت تمارس بوسائل متطورة جدا، وذلك بفضل الانتشار السريع لشبكة الإنترنت التي ساهمت في ظهور وانتشار التجارة الإلكترونية، حيث تعتبر من الأساليب الحديثة التي أصبحت تمارس اليوم من قبل الأشخاص الطبيعيين ومن طرف المؤسسات الاقتصادية أيضا التي وجدتها مصادر آخرى، قد يمكنها من التفوق على منافسيها خاصة في ظل بيئة تسودها المنافسة الشديدة، أين أصبحت المؤسسات بحاجة إلى تحقيق أفضليات تنافسية خاصة على المستوى العالمي، حيث أتاحت هذه الإمكانيات فرصا كبيرة للدول والمؤسسات من اجل التوسع في الأسواق، باعتبار أن التنافسية لم تعد مرتبطة بإمتلاك موارد طبيعية أو تخفيض تكاليف، بل تعدت

ذلك إلى البحث عن مجالات أكثر حيوية وإعطاء قيمة مضافة للجانب المعرفي والتكنولوجي، والتعامل بأساليب التسويق الحديثة، وهنا نلمس مساهمة التجارة الالكترونية في التأثير على تنافسية الدول واكتساح الأسواق العالمية.

ولقد وجَّهت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ضربة موجعة إلى اقتصاد عالمي يعاني بالفعل من الهشاشة ومع أن النطاق الكامل للآثار البشرية والاقتصادية للجائحة لن يتضح قبل مرور بعض الوقت، فإن الخسائر في هذين المجالين ستكون كبيرة. وتجعل مواطن الضعف القائمة بالفعل على صعيد الاقتصاد الكلي بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية عرضةً لاضطرابات اقتصادية ومالية، وقد يحد هذا من قدرة وفعالية المساندة على صعيد السياسات في وقت تشتد فيه الحاجة إليه. وحتى مع وجود مساندة السياسات، فمن المتوقع أن تكون التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا طويلة الأمد، وبحلول أوائل أبريل/نيسان، كان نحو 150 بلدا قد أغلقت جميع المدارس، وفرضت إلغاء التجمعات والفعاليات، وأغلق أكثر من 80 بلدا كل أماكن العمل لاحتواء تفشي الفيروس. وفُرِضت قيود على السفر على نطاق واسع. وأثَّرت الإغلاقات الإلزامية إلى جانب التباعد الاجتماعي التلقائي من جانب المستهلكين والمنتجين تأثيرا كبيرا على النشاط والتجارة في العالم ، وصاحبتها تقلبات في الأسواق المالية، وتراجعات حادة لأسعار النفط والمعادن الصناعية.

إن اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، التي يُرجح أن تكون الأشد تضررا اقتصاديا، هي تلك التي تعاني ضعف أنظمتها الصحية، أو تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة أو السياحة أو تحويلات المغتربين من الخارج، أو تعتمد على صادرات السلع الأولية، أو التي تعاني من مواطن ضعف مالية. وفي المتوسط، تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ارتفاع مستويات ديونها عما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية، وهو ما يجعلها أكثر عرضةً للضغوط المالية حيث تُخلِّف حالات الركود الحاد تداعيات مستديمة على الناتج المحتمل من خلال تقليص معدلات الاستثمار والابتكار، وتآكل رأس المال البشري للعاطلين، والانسحاب من دائرة التجارة العالمية، وانقطاع الصلة بسلاسل التوريد وستكون الأضرار الطويلة الأجل لجائحة كورونا شديدة للغاية في الاقتصادات التي

تعاني أزمات مالية، وفي البلدان المصدرة لمنتجات الطاقة بسبب انهيار أسعار النفط. وفي المتوسط في فئة اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، على مدى خمس سنوات، قد يؤدي كساد تصاحبه أزمة مالية إلى انخفاض الناتج المحتمل نحو 8%، أمَّا في البلدان المصدرة للطاقة من بين هذه الفئة، ففي المتوسط قد يؤدي كساد يصاحبه انهيار أسعار النفط إلى انخفاض الناتج المحتمل بنسبة 11%.

إشكالية الدراسة:

ان جائحة كورانا "كوفيد 19" سبب كافي في توقف مؤقت لعجلة النشاط الاقتصادي العاملي، وقد اعتبرت هذه الجائحة أشد وأعنف أزمة صحية واقتصادية عرفها العامل، وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية تحول العامل إلى التعامل بالتجارة الالكترونية كونها المنفذ الوحيد لإستمرار النشاط الاقتصادي وحصول المستهلكين على حاجياتهم الاساسية .

بناءا على ما سبق فإن إشكالية الدراسة جاءت كالآتي :**كيف أثرت جائحة كورونا "كوفيد 19" على نمو التجارة الالكترونية ؟**

وتحت هذا التساؤل الرئيسي، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف ساهمت التجارة الالكترونية في حد من خسائر ازمة كوفيد 19؟
2. فيما تمثل تأثير التجارة الالكترونية في تحسين الخدمات خلال أزمة كوفيد 19؟
3. -كيف أثرت جائحة كوركنا على الاقتصاد العالمي؟
4. كيف أثرت جائحة كورونا على التجارة الالكترونية في العالم عامة وفي الجزائر خاصة؟
5. هل أثرت جائحة كورونا على أداء شركات التجارة الالكترونية ؟

- **فرضيات البحث:**

نحاول طرح الفرضيات التالية والتي سنخضعها من خلال هذا البحث للدراسة قبل الحكم عليها :

1/تجعل التجارة الإلكترونية المبادلات التجارية أكثر سهولة ويسرا، فهي تحقق عدة فوائد كتخفيض التكلفة، اختصار الزمن والمسافة، الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأسواق وغيرها، وهذه الفوائد تنعكس آثارها الإيجابية على كل الفعاليات الاقتصادية سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الكلي.

2/تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنية الاساسية والقاعدة التكنولوجية للتعاملات التجارة الالكترونية.

3/السهولة في الشراء والبيع يزيد من معدل النمو الاقتصادي .

4. اضهرت جائحة كورونا الضرورة الملحة لنهوض الجزائر بالنبية التحتية لتكنولوجيا الاعلام واالتصال لمسايرة التحول العالمي نحو التجارة الالكترونية.

5. ساهمت الازمة الصحية في ازدهار التجارة الالكترونية ورغم التحديات التي سببها جائحة كورونا.

منهج الدراسة:

وللإلمام بجوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، فيكون وصفيا عند التعرض الى مفاهيم النظرية المتعلقة بالتجارة الالكترونية، وعند تشريح وتقييم وضع ومكانة التجارة الالكترونية في العالم والدول العربية والتي من بينها الجزائر، هو تحليليا لنتائج الدراسات والابحاث التي تعرضت لهذا الموضوع، وتتجسد الاستعانة بالمنهج الاحصائي من خلال توظيف بعض مقاييس ومؤشرات التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات والاتصالات، وترجمة الاحصائيات المتعلقة بالبحث.

صعوبات الدراسة:

تاخر عملية تبني وتطبيق التجارة الالكترونية في العديد من دول العالم بما فيها العربية، مما يجعل السلسلة الزمنية للمعطيات قصيرة وغير كافية لاجراء تحليل عميق للظاهرة ومعرفة اتجاهاتها العامة.

– قلة المراجع المتخصصة في التجارة الالكترونية سواءا الكتب او الدراسات الاكاديمية والتي تحتوي على معطيات حديثة، وبالتالي اضطررنا الى الاعتماد بشكل كبير على المقالات والدراسات المتوفرة على شبكة الانترنت خاصة باللغات الاجنبية، وما تطلبت ترجمتها من جهد ووقت.

– عدم توفر بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة بشان حالة التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر، وغياب مؤشرات واضحة لقياس مدى تقدم الجزائر في تبني هذه التكنولوجيات .

هيكل الدراسة:

لقد اقتضت الدراسة تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول قمنا بدراسة مفاهيم اساسية حول التجارة الإكترونية والفصل الثاني فقد تطرقنا إلى واقع التجارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا "كوفيد19 وأليات ووسائل الدفع المعتمدة في التجارة الالكترونية وتأمينها.

الفصل الأول

الاديبات للنظرية للدراسة

المبحث الأول: مفاهيم اساسية

ان تغيرات السلوك التجاري والاقتصادي للإنسان جاءت تبعا لتغيرات احتياجات الانسان المتغيرة واللانهائية كذلك هي التعاملات التجارة الالكترونية فهي لم تظهر فجأة وانما جاءت تبعا للمستجدات التي طرأت على طبيعة المعاملات التجاري والتي كانت تتم على أساس المقايضة قديما الى شكلها الحديث والتي تتم عبر الانترنت والوسائط الالكترونية فهي لم تنشا بقرار او بتشريع وانما ظهرت استجابة لعصر السرعة

المطلب الأول: ماهية التجارة الإكترونية

اولا: التعريف

تمثل التجارة الإلكترونية شكلاً من أشكال التعامل التجاري أو الاقتصادي المتمثل في بيع وشراء السلع والخدمات ما بين الأطراف عبر المجال الإلكتروني، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية، وقد عرفها جانب من الفقه بأنها ''السوق الكوني الإلكتروني الذي يتيح لجميع العاملين والمستفيدين في الحلقات الإنتاجية القدرة على التعامل الآني والفوري من خلال سوق مفتوح يشكل أرضية للإدارة المتكاملة للعلاقات البشرية العملية والمعلوماتية.''[1]

وعرفت أيضاً أنها ''عملية البيع والشراء عبر الشبكات الإلكترونية على المستويين السلعي والخدمي بجانب المعلومات وبرامج الكمبيوتر وأنشطة أخرى التي تساعد الممارسات التجارية، وتنفذ بعض أو كل المعاملات التجارية بين السلع والخدمات التي تتم بين مشروع تجاري وآخر وبين مشروع تجاري ومستهلك، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنها ''جميع المبادلات والمعاملات التي يستخدم في إنجازها وتنفيذها إحدى وسائل الاتصال الحديثة من جانب تاجر –طبيعي أو معنوي– يتصرف في إطار نشاطه المهني موجه إلى المستهلك –طبيعي أو معنوي– وتشمل إبرام العقود والدفع والتسليم، وكل ما يتعلق بالتعاملات التجارية متى استخدمت الوسائل الإلكترونية كلياً أو جزئياً في إبرامها [2].

وعليه نؤيد التعريف الفقه الذي اعتبر أن التجارة الإلكترونية هي ''كافة الأنشطة التجارية للمنتجات والخدمات التي تتم باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وعبر شبكة اتصال دولية باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات لتنفيذ العمليات التجارية، سواء تمت بين الأفراد أو بين الأفراد والهيئات، وسواء تمت على المستوى المحلي

[1] . مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص15-16.

[2] . لزهر بن سعيد، النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص24.

أو الدولي''. كون أنه تعريف لم يقتصر على الإنترنت كشبكة تجري عليها الأنشطة التجارية فقط، إذ أن التعامل الإلكتروني يشمل أية وسيلة إلكترونية أخرى مماثلة لشبكة الإنترنت، يعقد من خلالها صفقات تجارية عن بعد[1].

وقد عرفت بعض التشريعات العربية التجارة الإلكترونية، نذكر منها ما أورده المشرع التونسي بأنها ''العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الإلكترونية بينما عرفها المشرع التونسي بأنها '' النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني، عن طريق الاتصالات الإلكترونية أما المشرع الفلسطيني فقد عرف التجارة الإلكترونية بأنها: ''كل معاملة تجارية تتم عن بعد باستخدام وسيلة إلكترونية .وعرفها أخيراً المشرع السعودي بموجب نظام التجارة الإلكترونية الصادر في العام 2019 أنها ''نشاط اقتصادي يتم كلياً أو جزئياً من خلال تقنية الاتصال عن بعد باستخدام وسيط إلكتروني لتوفير سلعة أو خدمة[2].

والمقصود بالوسيط الإلكتروني في هذا التعريف هو غالباً الإنترنت، الذي من خلاله يتم تقديم طلب الشراء، وسداد قيمة المشتريات إلكترونياً، وتسليم بعض أنواع المشتريات عن طريق الوسيط الإلكتروني مثل الكتب والمجلات والألعاب الإلكترونية، وبرمجيات الكمبيوتر، وبرامج المحاسبة، والموسيقى، وأفلام الفيديو، والاستشارات الطبية والصحية...

أما فيما يخص تعريف المنظمات الدولية للتجارة الإلكترونية، فقد عرفت منظمة التجارة العالمية OMC بأنها: ''عبارة عن عملية إنتاج وترويج وبيع وتوزيع المنتجات من خلال شبكة اتصال .من خلال هذا التعريف يتضح أن التجارة الإلكترونية تشمل جميع الأنشطة الناشئة عن العلاقات ذات الطابع التجاري، وأن التجارة الإلكترونية تقوم على نقطتين هما العموم والشمولية، فلا ترتبط التجارة الإلكترونية بوسيلة معينة كشبكات الحاسب الآلي، بل تشمل كل تعامل يتم عبر شبكة اتصال إلكترونية من غير تحديد بوسيلة معينة[3].

كما وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التجارة الإلكترونية بأنها ''جميع أنواع الصفات التجارية التي تعقد سواء بين الادارات أو بين الأفراد عن طريق المعالجة الإلكترونية سواء كانت تلك البيانات مقروءة أو أصوات أو صورة مرئية.''

[1] . خالد ممدوح إبراهيم، ابرام عقود التجارة الالكترونية، ط2 دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر2001، ص 58-59.

[2] . الفقرة 25 من المادة الأولى من قانون المعاملات الإلكترونية الفلسطيني رقم (6) لسنة 2013، والذي أقره المجلس التشريعي بالقراءة الأولى في جلسة 30-5-2013، ونشر في العدد 89 من الجريدة الرسمية ''الوقائع الفلسطينية'' ونفذ بتاريخ 4 يناير 2017.

[3] . فهد بن عبدالعزيز الدادو، الاختصاص القضائي في عقد التجارة الالكترونية، بحث محكم، منشور في مجلة العدل، العدد60، السنة15، السعودية 1434هـ، ص206.

بينما عرف الاتحاد الأوربي التجارة الإلكترونية بأنها " كل الأنشطة التي تتم بوسائل إلكترونية سواء تمت بين المشروعات التجارية والمستهلكين او بين كل منهما على حدة وبين الإدارات الحكومية"، كذلك عرفها التوجه الأوروبي رقم 97/27 الصادر في 20 مايو 1997 بأنها "كل عقد يتعلق بالبضائع أو الخدمات أبرم بين مورد ومستهلك في نطاق نظام لبيع أو تقديم خدمات عن بعد نظمه المورد الذي يستخدم لهذا العقد فقط تقنين أو أكثر للاتصال عن بعد لإبرام العقد وتنفيذه.([12])"

وقد أخضع أغلب القوانين العقود الإلكترونية لنظام العقود الكتابية من حيث التعبير عن الإرادة وأثرها القانوني وصحتها وقابليتها للتنفيذ فيما لا يتعارض وأحكام القانونين اللذين تضمنا تنظيماً لأحكام الوثيقة الإلكترونية، والإمضاء الإلكتروني، وكيفية التعامل بهما واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي كل استعمال غير مشروع لعناصر التشفير أو المعدات الشخصية المتعلقة بالإمضاء.

ثانيا: اشكال التجارة الالكترونية

ان التجارة الالكترونية يمكن ان ينظر اليها على انها مفهوم متعدد ويمكن ان تتم من خلال تسعة اشكال ولعل اهمها التجارة الالكترونية بين وحدة اعمال ووحدة اعمال والتجارة الالكترونية بين وحدة اعمال ومستهلك نتناولها على النحو التالي.

ان التجارة الالكترونية يمكن ان ينظر اليها على انها مفهوم متعدد ويمكن ان تتم من خلال تسعة اشكال ولعل اهمها التجارة الالكترونية بين وحدة اعمال ووحدة اعمال والتجارة الالكترونية بين وحدة اعمال ومستهلك نتناولها على النحو التالي.

1- **التجارة الالكترونية من شركة الى شركة:** ويرمز لها بالرمز (b2b) ويقصد بها " تعاملات التجارة الالكترونية التي تتم بين منظمات الاعمال البائعة ومنظمات الاعمال المشترية عبر شبكة الانترنت بمعنى اخر هي كل الصفقات (بيع وشراء) التي تتم بين الشركات " [1]

وبالرجوع الى بدايات التجارة الالكترونية والتي كانت تتم اساسا بين منظمات التجارية منذ سنوات في مجال خدمات التحويلات المالية بين المؤسسات المالية الكبرى وهو ما يعرف ب (firm to firm trade) ثم امتدت بعد ذلك الى مختلف القطاعات والميادين لتشمل الروابط والعلاقات الامامية مثل التسويق والتحضير للأعمال مثل الموردين للموارد الاولية ومن هذا المنطلق، وقد اصبح اليوم هذا التطور في مجال التعامل بين مختلف

[1]. علاوي محمد لحسن، مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 6.

المنظمات بعضها مع بعض في داخل الدولة الواحدة خاصة الدول في المتقدمة او بين المنظمات في الدولة ومنظمات في الدولة الاخرى[1].

مثال ذلك مع موقع (www.e-steel.com) مثال عن التجارة الالكترونية من نوع (b2b)

2- **التجارة الالكترونية بين شركة ومستهلك** ويرمز لها بالرمز (b2c) وهذا الشكل انتشر بشكل كبير ويستخدم من قبل العميل لشراء المنتجات والخدمات عن طريق الويب من خلال مراكز التسوق على الانترنت وهي تقدم كافة انواع السلع والخدمات ويستخدم هذا الشكل من قبل المنشاة التجارية الى اسواق جديدة[2]

3- **التجارة الالكترونية بين منشاة تجارية والادارة الحكومية** :وهي تغطي جميع التعاملات التي تتم بين وحدات الاعمال والادارات الحكومية من خلال عملية دفع الضرائب والرسوم التجارية ورسوم الجمارك وكذا ما تقوم به الادارات الحكومية من مشتريات من المؤسسات التجارية الكترونيا[3].

4- **التجارة الالكترونية من مستهلك الى مستهلك:** وهو ما يعبر عنه (c2c) وقد ظهر هذا الشكل مع ذيوع استخدام الانترنت وظهور التقنيات الحديثة الخاصة بشبكة الانترنت والنوع الرئيسي لهذا الشكل هو المعاملات بين المستهلكين عن طريق الرف الالكتروني (electronic) حيث يقوم المستهلك بتقديم البضائع الى المزاد فيستطيع المستهلكون الاخرون ان يزايدوا على الثمن ويقوم الرف الالكتروني بالخدمة كوسيط حيث يجعل من الممكن للعملاء ان يضعوا بضائعهم للبيع على الموقع الالكتروني الخاص بالرف الالكتروني (e-bay) وهذا الشكل يهدد التجارة الالكترونية التي تتم بين وحدة الاعمال والمستهلك.

5- **التعاملات فيما بين المستهلكين والشركات:** وهو ما يعبر عنه ب (c2b) وتشير الى تعاملات التجارو الالكترونية التي تتم بين مستهلكين افراد بائعين ومنظمات اعمال مشتري ومثال ذلك عندما يقوم المستهلك الفرد ببيع منزل يمتلكه من خلال الانترنت الى منظمة أعمال مشترية وتضم هذه التجارة طرفا وسيطا ثالثا نظرا الى البائعين من مستهلكين الافراد لا يمتلكون موقع على الانترنت لذا يعتمدون على المؤسسات لها مواقع متخصصة على شبكة الانترنت تقوم بعرض منتجات البائعين الافراد وتلقي طلبات الشراء وذلك مقابل عمولة او مجانا ويقع موقع(www.buyonlinecom) مثال عن هذا النوع من التجارة [4].

---

[1]. خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، 160.

[2]. طه طارق التسويق والتجارة الالكترونية اصدار2، منشأة المعارف للتوزيع مصر، 2005، ص 356.

[3]. طه طارق، نفس المرجع اعلاه.

[4]. محمد الصالح المرجع أعلاه، ص 17.

6- **التعاملات فيما بين الاجهزة الحكومية بعضها البعض** : ما يعبر عنه ب (g2g) ويمكن ان تشمل هذه التعاملات بين الاجهزة الحكومية ولكنها يمكن ان تشمل اعمالا ذات طابع تجاري كان تؤجر هيئة الاوقاف اراض او شقق لوزارة اخرى من وزارات الدولة

7- **التعاملات فيما بين الاجهزة الحكومية والشركات:** مايعبر عنه ب (g2b) وتتمثل في المبادلات في المعلومات بين الحكومة والشركات باستخدام الانترنت التي ترسلها الحكومة الخاصة بالضرائب والجمارك والاوضاع النقدية وما اليها [1].

8- **التعاملات فيما بين الاجهزة الحكومية والمستهلكين:** ما يعبر عنه ب (g2c) يتمثل في الخدمات الالكترونية التي تقدمها للافراد كاستخراج بطاقات الهوية ورخص السياقة وشهادات الميلاد ودفع الضرائب الكترونيا[2]

9- **التعاملات من المستهلك الى الحكومة:**ما يعبر عنه ب (c2g) مثل قيام الافراد بسدد الضرائب او رسوم تجديد رخص السيارات للحكومة عن طريق الانترنت والتقدم لشغل الوظائف المعلن عنها في مواقع الحكومة وغيرها من المواقع على الانترنت[3].

المطلب الثاني : مزايا وعيوب التجارة الالكترونية

كما للتجارة الالكترونية مزايا فهي لها ايضا عيوب وفيما يلي نستعرض هذه المزايا والعيوب

1- مزايا التجارة الالكترونية

ان التجارة الالكترونية مجموعة من المزايا وهي كالاتي

1-1 المزايا بالنسبة للافراد[4].

- **توفير الوقت والجهد** . ان المواقع الالكترونية او الاسواقل الالكترونية تفتح 7 ايام /7 و24 سا /24 ما يوفر للزبون خاصية الوقت للسفر او الانتظار في طابور لشراء منتج معين ولا يتطلب شراء احد المنتجات اكثر من النقر على المنتج وادخال بعض معلومات البطاقة الائتمانية ويوجد بالإضافة إلى بطاقة الائتمانية العديد من انظمة الدفع الملائمة مثل التسديد نقدا عند الاستلام واستخدام النقود الالكترونية

[1]. محمد الصالح الحناوي، واخرون مقدمة في الاعمال في عصر التكنولوجيا الدار الجامعية، ط1، نشر وتوزيع الإسكندرية، مصر، ص 169.
[2]. محمد الصالح نفس المرجع أعلاه، ص 171.
[3]محمد الصالح نفسه المرجع اعلاه، ص 176.
[4]ابراهيم بختي التجارة الالكترونية مرجع سبق ذكره ص 67-69

- **حرية الاختيار** يمكن للزبون من خلال عمليات الشراء عبر التجارة الالكترونية المقارنة بين اسعار واشكال السلع والخدمات المتوفرة عبر الانترنت وبامكانة زيارة العديد من المواقع لاختيار الانسب كما تتيح بعض المواقع امكانية تجربة بعض السلع كبرامج الكمبيوتر والالعاب وامكانهية التواصل مع شركات عالمية خارج النطاق المحلي .

- **خفض الاسعار**

ان التسوق عبر الانترنت يوفر للمستهلك تجنب تكاليف اضافية وتخفيض نفقاته مقارنة بالتسوق العادي وهذا ما هو في صالح الزبون كما بإمكانه الاستفادة من عروض الخصم كبيرة تطلقها الكثير من الشركات عبر الانترنت

نيل رضا المستخدم تتكفل الشركات المتواجدة عبر الانترنت بالاجابة والرد على تساؤلات زبائنها من خلال التخاطب الشخصي او عبر البريد الالكتروني توفر الانترنت ميزة الاجابة عن استفسارات الزبائن مما يوفر خدمات افضل الزبائن ويستحوذ على رضاهم.

1-2 بالنسة للمؤسسات[1].

-تسويق اكثر فعالية وارباح اكثر

ان خاصية الطابع العالمي في التجارة الالكترونية يتيح للمؤسسات التغلغل في الاسواق العالمية مما يوسع قاعدة زبائنها عبر العالم وبالتالي جني ارباح اضافية وهذا طيلة ايام السنه وبدون انقطاع

تخفيض مصاريف المؤسسات

استخدام تجهيزات من اجل الترويج وجذب الزبائن في التجارة التقليدية يثقل ميزانية المؤسسة بتكاليف اضافية وكذا صيانة واعداد المكاتب في حين انه في التجارة الالكترونية فهذه العمليات تعد اكثر اقتصادية فوجود قاعدة بيانات على انترنت تحتفظ بتاريخ عمليات البيع في المؤسسة واسماء الزبائن مما يتيح استرجاع المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات لتفحص البيع بسهوله لسوف يعمل على تقليل عدد الموظفين المكلفين بعملية الجرد والادارة

تواصل فعال مع الشركاء والعملاء

تو فير التجارة الالكترونية فرص للمؤسسات للاستفادة من البضائع والخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الاخرى (الموردين) فالتجارة الالكترونية تقلص المسافات وتعبر الحدود مما يوفر طريقة فعالة لتبادل المعلومات مع الشركاء.

[1]-محمد مداحي مرجع سبق ذكرة ص 05 .

1-3 المزايا على المستوى القومي

تتمثل اهم المكاسب التي تعود على المجتمع من خلال تطبيق التجارة الالكترونية في :

- دعم التجارة الخارجية ان التجارة الالكترونية تؤدي الى رفع درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال تسويق السلع والخدمات عالميا وبتكلفة محدودة بالاضافة الى خاصية سرعة عقد وانهاء الصفقات التجارية والقدرة على تحليل الاسواق وبالتالي الاستجابة لتغير متطلبات المستهلكين مما يوفر فرص زيادة معدلات الصادرات فقد اثبتت احدى الدراسات القياسية ان الزيادة في استخدام الانترنت بمقدار 10% في الدول الاجنبية يؤدي الى نمو صادرات وواردات الولايات المتحدة الامريكية بمقدار 1.7% و1.1% على التوالي[1]

- دعم التنمية الاقتصادية .نظرا لما تقدمه التجارة الالكترونية من خفض لتكاليف التسويق والدعاية والاعلان وتوفير الوقت والمكان اللازمين لتحقيق المعاملات التجارية ان ادارة المؤسسات خاصة المتوسطة والصغيرة منها والتي تمثل المحور الاساسي في التنمية الاقتصادية والتي تعاني من غياب الموارد الاقتصادية اللازمة تمكنها التجارة الالكترونية للوصول الى الاسواق العالمية اضافة الى تحسين المستوى التكنولوجي ورفع مهارات العماله على اعتبار ان ذلك يعد اهم مقومات نجاح التجارة الالكترونية فنجاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم في زيادة في حركة التجارة الدولية بفعاليةو كفاءة وهذا ينعكس ايجابا على تفعيل نشاطات هذه لمشروعات الامر الذي يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية حيث يشير احد الاقتصاديين الى ان انخفاض تكاليف العمليات التجارية عبر التجارة الالكترونية فيما بين قطاعات الاعمال يؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالية بنسبة 25% في السنة وتذكر وزارة الخارجية الامريكية ان التجارة الالكترونية وقطاع تقنية المعلومات كليها قد اسهما بحوالي 30% من نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1995-1998[2]

- دعم التوظيف تمكن التجارة الالكترونية من اقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة للافراد وربطها بالاسواق العالمية بالقل تكاليف استثمارية وبالتالي خلق فرص جديدة للتوظيف خاصة اذا كان الافراد متخصصون في تقديم خدمات على مستوى المحلي والعالمي دون الحاجة للانتقال مما يفتح لهم المجال للانطلاق في الاعمال الحرة علاوة على ذلك الوظائف التي تقدمها التجارة الالكترونية في المجالات المتعلقة بتطبيق التجارة الالكترونية كالمتخصصين في انشاء المواقع الالكترونية العاملين الاداريين والفنيين في المتاجرة الالكترونية مما يساهم في حل مشكلة البطالة في المجتمع .

---

[1] -علاوي محمد لحسن مولاي لخضر مراجع سبق ذكره ص 09

[2] عدوكة لخضر د حدود بن عبيزة مداخلة بعنوان التجارة الالكترونية واثرها على الاقتصاد المتلقي الدولي الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر المركز الجامعي خميس مليانه 26-27 افريل 2011 ص 09

- **دعم القطاعات التكنولوجية**

- يؤدي انتشار التجارة الالكترونية على المستوى القومي الى ظهور قطاعات متخصصة في تقنية المعلومات والاتصال من اجل دعم البنية التحتية للتجارة الالكترونية ومع نمو التجارة الالكترونية وانتشار استخدامها تظهر فرص استثمارية لتوجيه رؤوس الاموال للعمل في تطوير وتحسين وتحديث البنية التحتية الالكترونية والاستثمار في الخدمات المصاحبة لها مما يؤدي الى خلق وتوطين قطاعات تكنولوجية جديدة متقدمة تدعم الاقتصاد القومي[1]

- بالرغم من هذه المزايا والنقلة النوعية التي افرزتها ثورة الاتصالات في العالم الا ان ادخال خدمة شبكة المعلومات العالمية للانترنت ضمن المنظومة التجارية كان لها انعكاسات فقد انطلقت التحذيرات من الاندفاع نحو التجارة الالكترونية بصورة كبيرة بسبب النتائج السلبية التي تفرزها العمليات التجارية عبر اجهزة الكمبيوتر بحيث يخشى ان تفرز شبكة الانترنت اجيالا من البشر لا تتعامل الا مع الكمبيوتر سنذكر فيما يأتي بعض عيوب التجارة الالكترونية

2- عيوب التجارة الالكترونية

تتمثل سلبيات للتجارة الالكترونية فيما يلي:[2]

1- سرقة او تزييف البطاقات الائتمانية يؤدي تحمل اصحابها تكاليف سلع وخدمات لم يقم بشرائها

2- غياب التعامل الورقي في التجارة الإلكترونية يهدد مصالح العملاء والشركات والبنوك نتيجة امكانية حدوث تزوير بالبيانات او تلاعب بالفواتير والمستندات عند الطلب

3-صعوبة التحقق من هوية المتعاملين في التجارة الالكترونية نظرا لغياب العلاقة المباشرة بين العملاء فقد قد يتم ابرام عقد بين البائع والمشتري يبعد عنه الاف الاميال ويختلف عنه في التوقيت الزمني.

4-استراد سلع ممنوعة الاستعمال في الاسواق المحلية

5-حدوث اختراقات في شبكة الانترنت يؤدي الى فضح اسرار العملاء والبنوك والشركات.

[1]. عدوكة لخضر / د حدو بن عبيزة مرجع سبق ذكرة ص 9

[2].محمد صالح الحناوي واخرون مقدمة في الاعمال في عصر التكنولوجيا الدار الجامعة طبع نشر توزيع الاسكندرية مصر 2004 ص 169

المبحث الثاني:التجارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا "كوفيد19

لمواجهة الكساد الذي ضرب التجارة في العالم والذي خلفه تفشي وباء كورونا الذي مع دخول العام 2021 مازال يفتك بحياة الكثير من البشر؛ لجأت العديد من المؤسسات والشركات التجارية الكبرى والصغرى إلى استخدام المواقع الإلكترونية لتسويق منتجاتها، كما لجأ أصحاب المحلات التجارية إلى منصات مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تسويق سلعهم من خلال تقديم إعلانات تحتوي على عروض وتخفيضات ومنح تسهيلات للزبائن كخدمة التوصيل المجاني الذي يوفر على الزبون عملية التنقل لشراء ما يلزمه من السلع، سواء تعلق الأمر بالأدوية أو المعقمات أو بالأغذية أو بالملبوسات أو الإكسسوارات أو مستحضرات التجميل أو أي منتجات أخرى. مما أسهم في ازدهار التجارة الإلكترونية بشكل ملحوظ مقارنة بالسنوات الماضية التي خلت من مثل هذه الجائحة، وسنعرض فيما يلي لمدى تأثر التجارة الإلكترونية بجائحة كورنا، ثم نعرض لخصائص التجارة الإلكترونية.

المطلب الأول: تأثير فيروس كورونا على التجارة الإلكترونية حول العالم

تلقت التجارة في العالم ضربات موجعة بسبب انتشار فيروس كورونا الذي هو عبارة عن قوة قاهرة شلت كل مناحي الحياة في مناطق مختلفة من العالم، إذ فرضت على إثره الكثير من دول العالم حالة الطوارئ، وحظرت تجول الأشخاص منعاً للتزاحم والاختلاط تجنباً لانتقال العدوى، كما أُغلقت لذات السبب الأسواق والمطارات والموانئ، وتوقفت الحركة التجارية وعمليات الشحن والنقل والتفريغ، باستثناء استقبال المنتجات الطبية. فكان الرابح الوحيد هي الأسواق الإلكترونية أو ما يعرف بالمتاجر الافتراضية التي استفادت من اقبال الأفراد حول العالم على مواقع وتطبيقات التسوق الشبكي عبر الإنترنت، بسبب إجراءات الحجر والمنع، وهو ما أسهم في زيادة نسبة الاقبال على التجارة الإلكترونية بشكل ملحوظ عن السنوات الماضية. فقبل ظهور فيروس كورونا كانت التقديرات تشير إلى نمو حركة التجارة الإلكترونية بنسبة 25% سنوياً في دول المنطقة العربية، لتتجاوز 28 مليار دولار حتى نهاية العام، وسط توقعات بأن يصل الإنفاق العالمي على التجارة الإلكترونية إلى نحو 3.5 تريليون دولار في نهاية 2020، أي بارتفاع 18% عن الأرقام المحققة خلال العام 2019، وبناءً على هذا الانتشار الكبير الذي شهدته التجارة الإلكترونية خلال العامين الماضيين، فإن التقديرات تشير إلى أن حجم التجارة الإلكترونية سيصل إلى 28.5 مليار دولار بحلول العام 2022، لتدخل التجارة الإلكترونية فترة محورية في المنطقة، وتشكّل فرصة مهمّة للمستهلكين والشركات والمستثمرين.[1]

[1] . تقرير منشور على موقع قناة المملكة بتاريخ 2020/6/3 على الموقع الإلكتروني:
https//:www.almamlakatv.comتاريخ الاطلاع: 2020/11/20

كذلك مما ساهم في زيادة التوجه نحو التسوق الإلكتروني إبان تفشي الوباء؛ هو حالة التخبط وانعدام الشفافية في التأويل حول كيفية انتقال العدوى هل تنتقل من خلال الرذاذ عبر الهواء أو بملامسة الأسطح الخارجية كالعملات التقليدية؛ النقدية والورقية، إذ أعلنت منظمة الصحة العالمية في نهاية شهر يناير 2020 عن تفشي الفيروس التاجي –كوفيد 19، مصنفة إياه "حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقاً دولياً"، ثم عادت لتعلنه في 11 مارس 2020 جائحة عالمية، داعية دول العالم للاتحاد والتعاون في مواجهته والحد من انتشاره، الأمر الذي أسهم في عزوف الكثير من المستهلكين عن التعامل المباشر مع المتاجر والمحلات، واتجهوا للشراء الإلكتروني ودفع ثمن السلع المشتراة بالوسائل الإلكترونية أو العملة الرقمية، متجنبين العملات النقدية الورقية أو المعدنية، خاصةً بعد صدور تقرير بأنها تبقى حاملة للفيروس لعدة أيام وتتسبب في نقل العدوى والإصابة بالفايروس، فقد حذرت منظمة الصحة العالمية من أن النقود الورقية قد تسهم في انتشار فيروس كورنا المستجد "كوفيد 19" ما ساهم في تحول كبير نحو عمليات الدفع الرقمي غير التلامسي، وتشير دراسة حديثة إلى أن نحو 26% من المستهلكين يفضلون تجنب استخدام النقود الورقية منذ تفشي الجائحة، ما تسبب في نهاية المطاف في تراجع بنسبة تبلغ نحو 30% في استخدام النقود الورقية في المعاملات النقدية والاتجاه نحو عمليات الدفع غير التلامسي التي تضمن منع تفشي الوباء.[1]

هذا التحذير من تأثير فيروس كورونا كان له الفضل في نمو التجارة الإلكترونية حول العالم، فمع دخول العام 2021 مازالت موجات كورونا تعصف بعدد كبير من الدول، وتجبر عدد كبير من الشركات على ابرام تعاقداتها إلكترونياً، والعديد من الأشخاص على التزام منازلهم واعتماد الشراء الإلكتروني، إذ وفي ذروة الوباء أشارت الإحصائيات إلى أن الإقبال على المنتجات الصحية ارتفع بسرعة البرق، أبرزها كان ارتفاع أسهم المبيعات للأقنعة والكمامات بنسبة 590%، والمطهرات اليدوية ارتفعت أسهمها بنسبة 420%، والقفازات بنسبة 151% وصابون اليد وصل إلى 33% من الارتفاع، وكان نصيب الأسد من هذه الارتفاعات هو موقع Amazon الذي وبرغم فرض الإجراءات الاحترازية كان يبحث عن 100.000 موظف بدوام جزئي للعمل في جميع أنحاء العالم، وذلك لمواجهة الإقبال الكبير جداً على المتاجر الإلكترونية، والطلب المتزايد على التسوق عن طريق الإنترنت .([21])وهو ما يؤكد النمو المتزايد للتجارة الإلكترونية نتيجة لجائحة كورونا، إذ تشير التوقعات إلى نمو

[1] . ورقة بحثية منشورة على موقع قناة العربية بعنوان PayPal تطور من أدواتها في مواجهة كورونا، تم الاطلاع في 2020/12/12، ومنشور على الموقع الإلكتروني/https://www.alarabiya.net/pdfServlet :

التجارة الإلكترونية بنسبة 56% في العام 2020 المنصرم، بينما نمت التجارة التقليدية بنسبة 2% من نفس الفترة الزمنية. [1]

المطلب الثاني: خصائص التجارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا

تتميز التجارة الإلكترونية بعدة خصائص تميزها عن التجارة التقليدية، كما تعترضها بعض العراقيل بعضها تسبب فيروس كورونا به، وبناءً على ذلك سنبين خصائص التجارة الإلكترونية، من خلال عرض مزاياها ومعوقاتها، على النحو التالي:

1- مزايا التجارة الإلكترونية:

تتسم التجارة الإلكترونية بالعديد من الخصائص والمزايا التي تجعلها مميزة عن التجارة التقليدية، وإن من أهم مزايا التجارة الإلكترونية في الوقت الراهن – في ظل انتشار وباء كورونا- أنها تجنب المتعاقدين التنقل والتزاحم للشراء، فيمكن للتاجر إدارة أعماله التجارية من مكتبه في شركته، والمستهلك من منزله، الأمر الذي يقود إلى تخفيف التزاحم والاختلاط وبالتالي الحد من ارتفاع نسبة الإصابة وانتقال العدوى. فتتلخص أهم مزايا التجارة الإلكترونية في:

-1غياب العلاقة المباشرة بين الأطراف، إذ يتم إبرام عقود التجارة الإلكترونية عن بُعد، ودون التواجد المادي للأطراف، وهو ما يجنب الإصابة بالعدوى الناتجة عن الاختلاط أو التلامس بفعل التعامل المادي كما في التجارة التقليدية العادية التي تتطلب التواجد المادي للأطراف أو ممثليهم والجلوس للتفاوض بين طرفي التعاقد في مجلس الاتفاق على تفاصيل العقد المزمع إبرامه، الأمر الذي قد يتسبب في انتقال العدوى وانتشار فيروس كورونا. وهو ما يميز التجارة الإلكترونية التي لا تتطلب المفاوضات المباشرة في مجلس إبرام الصفقة، فإبرام العقود التجارية عبر الشبكة العنكبوتية يتم عن بعد بين متعاقدين لا يجمعهم مجلس عقد حقيقي. وبهذا أُلغيت المسافات وأصبحت التجارة تتم في سوقاً مفتوحاً يسمح فيه للمنتجين بعرض كل منتجاتهم، وتتيح للمستهلكين سهولة الحصول على السلع والخدمات المعروضة[2].

-2وجود الوسيط الإلكتروني وغياب التعامل الورقي في عقود التجارة الإلكترونية، فتتم التجارة الإلكترونية وعقودها عبر وسائل اتصال إلكترونية وأجهزة تكنولوجية، كجهاز الكمبيوتر المتصل بشبكة الاتصالات الدولية ''الإنترنت'' التي تقوم بنقل التعبير عن الإرادة، بدءاً من تبادل البيانات عبر البريد الإلكتروني بين المتعاملين، أو

[1] . محمود المصيلحي، كيف أثر فيروس كورونا على التجارة الإلكترونية في عام 2020، مقال منشور بتاريخ 27 سبتمبر2020 على الموقع الإلكتروني: https://www.3arrafni.com /how-covid-19 -affected-e-commerce

[2] . سلطان عبدالله محمود الجواري، عقود التجارة الإلكترونية والقانون الواجب التطبيق، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص36.

التفاوض التجاري، أو إصدار فواتير إلكترونية أو التعاملات المصرفية الإلكترونية، أو المتابعة الإلكترونية لعمليات التعاقد وتنفيذ الصفقات.. إلخ، ويكون العقد فيها افتراضي، فالاختلاف بين العقد التجاري الإلكتروني، والعقد التجاري التقليدي يظهر في وسيلة وطريقة إبرام العقد التجاري الإلكتروني الذي يتم في بيئة لا ورقية، وليس من حيث الموضوع أو أطراف التعاقد.

-3 السرعة والبساطة واليسر :توفّر التجارة الإلكترونية للمستهلكين عدد مهول من المتاجر الافتراضية التي يمكنهم زيارتها عبر الإنترنت، والتنقل بين منتجات الشركات بسرعة لا تتاح عند الشراء من المتاجر التقليدية، فيشتري المتعاقد أو المستهلك من المتجر الإلكتروني بسهولة دون وسطاء، وتتجلى البساطة في إتاحة فرصة أكبر للمفاضلة بين السلع والمواصفات والخدمات والتعاقد وسداد الثمن مع الاستفادة من فروق أسعار العملة.

-4يتسم غالباً بالطابع الدولي :فعبر التجارة الإلكترونية يمكن للشركات البيع في أي مكان في العالم، دون تنقل أو سفر مندوب الشركة، وإنما من خلال التسويق التجاري الإلكتروني عبر الموقع الرقمي للشركة، حيث أن العلاقات القانونية الناشئة عن التجارة الإلكترونية، ليست مقيدة أو حبيسة مكان أو بلد معين، وليست مرتبطة بمكان معين، فالتكنولوجيا لا تعرف الحدود السياسية، فتنتقل عبر حدود الدول لتشمل كافة أرجاء المعمورة وأن إنشاء موقع تجاري إلكتروني يقدم سلعاً أو خدمات على الإنترنت لا يعني بالضرورة الانتقال إلى منطقة جغرافية بعينها، فمالك النشاط التجاري يمكنه التعاقد مع عدة مواقع إلكترونية وعرض منتجاته من خلال عدة مواقع لتعرض في عدة قارات في آن واحد[1].

-5توفير الوقت والجهد :إذ تتسم التجارة الإلكترونية بالسرعة في انجاز التعاملات، فالتاجر يعرض منتوجاته على صفحته الإلكترونية، يمكن للأفراد الاطلاع على المنتجات والخدمات المعروضة في الأسواق الإلكترونية بطريقة ممتعة وواضحة لشراء ما يحتاجونه من خلال التسوق الإلكتروني وتصفح موقع الشركات التي تعرض فيها منتجاتها بأقل تكلفه وجهد ممكنين، ومن كل الماركات المعروضة في مختلف الأسواق العالمية، فلم يعد التاجر بحاجة لطبع كتالوجات وإرسالها، لينتظر وصول بريد من الطرف الأخر، ما يسرع الطلب والشحن والتسليم، وتخفض التجارة الإلكترونية الفترة الزمنية بين دفع الأموال والحصول على المنتجات والخدمات.

-6وفورات في التكاليف :تتمتع شركات التجارة الإلكترونية بانخفاض تكاليف التشغيل مقارنة بأنشطة التجارة التقليدية إلى حد كبير، فكل ما تحتاجه شركات التجارة الإلكترونية هو فتح موقع ويب خاص بالمنشأة، فلا يوجد إيجار، ولا الكثير من الموظفين، فلا تتطلب متاجر أو معارض أو مخازن أو مجمعات تسويق، إذ يكفي القليل من

[1] . عبدالفتاح بيومي حجازي: التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص22

تكاليف التشغيل الثابتة، ويعد الموقع الإلكتروني وسيلة إعلانية عن الشركة، دون حاجة إلى إنفاق أموال كثيرة في إنشاء وتأسيس فروع في الخارج، وإنفاق المصروفات الإدارية وتكاليف الشحن والنقل والإعلانات وتوفير المعلومات اللازمة في مختلف العمليات التي تقوم بها الشركة.

-7توسيع الأسواق المحلية إلى أسواق دولية :تتيح التجارة الإلكترونية للتاجر أو المنتج إمكانية دخول أسواق جديدة، يتطلب الوصول لها في التجارة التقليدية الكثير من الجهد والتكاليف، أما استخدام تكنولوجيا التسويق التجاري الرقمي فيسهم في توسيع السوق المحلي إلى نطاق دولي وعالمي وإيجاد مستهلكين كُثر ومزودين أفضل وشركاء أكثر ملائمة وبصورة سريعة وسهلة وبأقل التكاليف، ما يرفع درجة الانفتاح الاقتصادي ويدعم التجارة الخارجية. فتتسم العقود الإلكترونية بالطابع الاستهلاكي، لأنها غالباً ما تتم بين تاجر، أو مهني ومستهلك، ومن ثم فإنه يعتبر في الغالب من قبيل عقود الاستهلاك، لذلك يخضع العقد الإلكتروني عادةً للقواعد الخاصة بحماية المستهلك.[1]

-8السوق المفتوح :تحقق متاجر التجارة الإلكترونية نظام السوق التجاري المفتوح طيلة ساعات النهار والليل وكل أيام السنة، ما يمنح المستهلك التروي في انتقاء ما يرغب في شرائه عبر الإنترنت. كل ذلك دون مغادرة المستهلك لمنزله ودون حاجة لترتيبات مسبقة لالتقاء البائع والمشتري، وذلك من خلال مواقع التجارة الإلكترونية التي تعمل بدون توقف وعلى مدار الساعة.

-9التعاقد المتعدد :في التجارة الإلكترونية يمكن التعامل مع أكثر من طرف في نفس الوقت، بمعنى أنه يمكن إرسال إيجاب إلكتروني لعدد كبير جداً من المستقبلين في نفس الوقت.

-10حلول وسائل السداد النقدي الإلكتروني محل النقود العادية، حيث أصبح دفع الثمن يتم في لحظات، بطريق أكثر أمناً من خلال الإنترنت، من خلال وسائل الدفع الإلكتروني والنقود الإلكترونية ذات التكلفة الزهيدة، والتي يمكن تحويلها من أي مكان في العالم، بكيفية أرخص كثيراً من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية، وهو ما يسهم في تخفيض تكاليف التنقل لسداد ثمن الصفقات، وأيضاً يسهم في تجاوز معوقات وعراقيل تحويل الأموال، مثل مخاطر نقل الأموال والسرقات أو حالات فرض حصار على اقتصادي على دول ما ومنع التحويلات البنكية عليها[2].

[1] . مصطفى كمال طه، و وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص327.

[2] . كوثر سعيد عدنان خالد، حماية المستهلك الالكتروني، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، قسم القانون التجاري، جامعة بنها، 2010، ص61.

-11التسويق الإلكتروني المخصص :يمكن للتجار استهداف منطقة معينة بإعلاناتهم، أو فئة معينة من الأشخاص، بعد جمع كمية مذهلة من بيانات المستهلك لضمان المناسبين لمنتجاتهم، كاستهداف فئة الصحفيين أو المحامين أو الطلاب، أو فئة الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 عاماً، والذين يعيشون في المناطق الحضرية، هذا تسويق الليزر التركيز يتم عبر الإنترنت، لا يطبق في التجارة التقليدية.

-12زيادة المنافسة بين التجار، إذ تحفز التجارة الإلكترونية أغلب الشركات إلى تطوير البنى التحتية التقنية والاستراتيجيات التسويقية وبرامج التدريب والتحديث، كي تضاهي وتنافس منتجات غيرها، فقد استغل التجار أصحاب المواقع الإلكترونية سهولة وقلة تكلفة استخدام الوسيط الإلكتروني، فأصبحوا يقدمون عروض ومزايا متنوعة، لجذب المستهلكين للتعاقد معهم، سواء في مجال ضمان العيوب الخفية، وخدمات ما بعد البيع، ولا شك أن توفير التاجر لهذه الخدمات يسمح له بالاستحواذ على السوق الافتراضي، وأن تجاهله لها يفقده عملائه الذين سيجدون ضالتهم لدى موقع تجاري إلكتروني آخر.[1]

-13نيل رضا المستخدم :توفّر الإنترنت اتصالات تفاعلية مباشرة، مما يتيح للشركات الموجودة في السوق الإلكتروني (e-market) الاستفادة من هذه الميزات للإجابة على استفسارات الزبائن بسرعة، مما يوفّر خدمات أفضل للزبائن ويستحوذ على رضاهم.

-14زيادة صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة :فغالباً ما تعاني الشركات الصغيرة من صعوبة تصدير منتجاتها ومن عرقلة وصولها إلى الأسواق العالمية، وهو الأمر الذي توفره التجارة الإلكترونية التي تسهم عبر الشبكة العنكبوتية في نشر منتجات جميع الشركات الصغرى والكبرى، وهو ما يدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويعزز التنمية الاقتصادية.

-15دعم القطاعات التكنولوجية :يؤدي انتشار التجارة الإلكترونية إلى ظهور قطاعات متخصصة في تقنية المعلومات والاتصال من أجل دعم البنية التحتية للتجارة الإلكترونية.

-16توفير فرص عمل :إذ توظف الشركات أعدد كبيرة من العمال لتوصيل الطلبات، وقد تجلت هذه الميزة في التجارة الإلكترونية زمن كورونا، فنظراً لكثافة العمليات الشرائية التي تتم بواسطة مستخدمي شبكة الإنترنت، اضطرت الكثير من المتاجر الإلكترونية لتوظيف آلاف الأشخاص حول العالم للعمل بالمستودعات، مثل شركة

[1] . التجارة الإلكترونية في زمن الكورونا، مقال(تمت زيارته في 31 أكتوبر2020) منشور بتاريخ 2020/4/15 على الموقعhttps://www.ibtdi.com/electronic-commerce-and-corona :

أمازون التي وظفت أكثر من 100 ألف عامل مخازن وتوصيل طلبات في الولايات المتحدة لتوصيل الطلبيات الكثيفة دون بطء أو تأخير.[1]

2- معوقات التجارة الالكترونية

تواجه التجارة الإلكترونية معوقات قانونية ومعوقات تقنية تعرقل ممارستها من الناحية العملية، ومن الناحية القانونية نجد أن تعاملات التجارة الإلكترونية مرتبطة بالقانون الدولي الخاص فهي تمارس عبر شبكة الإنترنت، الأمر الذي يجعل مكان الإبرام أو التصرف غير محدد كونه تم خارج حدود الدولة، وأنه غالباً ما يشتمل على عنصر أجنبي، وهو ما يصعب تطبيق قواعد تحديد الاختصاص القضائي الدولي والقانون واجب التطبيق، ناهيك عن المعوقات التقنية، وهو ما نوجزه من خلال البنود الأتية:

- معوقات قانونية مرتبطة بتحديد جهة الاختصاص القضائي الدولي:

بما أن عمليات التجارة الإلكترونية تتم في البيئة الإلكترونية التي لا تعترف بالحدود الجغرافية والسياسية، فإن تطبيق ضوابط تحديد الاختصاص القضائي أمر في غاية الصعوبة؛ لأنه قد تخلو بعض العقود من تحديد مكان وبيانات الأطراف المتعاقدة، وهو الأمر الذي يعرقل الاستناد إلى الضوابط المكانية في تحديد الاختصاص القضائي الدولي بشأن المعاملات الإلكترونية.

- معوقات قانونية مرتبطة بتحديد القانون الواجب التطبيق:

بينا في مزايا التجارة الإلكترونية أنها تتميز بصفتها الدولية، وأنها تشمل في الغالب على عنصر أجنبي، مما يثير التساؤل عن القانون الواجب التطبيق على النزاع الذي يحصل بشأنها فضوابط الإسناد التي يعتمد عليها القانون الدولي الخاص في تحديد القانون واجب التطبيق، تبدو غير ملائمة تماماً للتطبيق على التجارة الإلكترونية، ويبرز ذلك في عدم القدرة على تحديد المكان الذي تم فيه التصرف، أو المكان الذي أُرسلت منه رسالة البيانات أو الذي أُرسلت إليه، حيث إن تحديد ذلك المكان يعد أمراً جوهرياً لإعمال قواعد تنازع القوانين والتي تعتمد بالدرجة الأساس على ضابط الإسناد المكاني.[2]

3- مشكلة اللغة والوعي:

تقيد نشاط التجارة الإلكترونية خاصة في المنطقة العربية، نظراً لأن معظم مواقع التسوق باللغة الإنجليزية، وأيضاً عدم الوعي بوسائل التجارة الإلكترونية كالسداد الإلكتروني وبطاقات الائتمان.

---

[1] . هشام صادق، القانون واجب التطبيق على عقود التجارة الدولية، مجلة الدراسات القانونية، العدد 1، 2004، ص ٢٠.

[2] . المركز الوطني اليمني للمعلومات، مادة معلوماتية عن التجارة الإلكترونية، ص14. منشورة على الموقع الإلكتروني : https://www.academia.edu/9792264وتم التصفح في 10 أكتوبر 2020.

4- ضعف الثقة :إذ مثلت قلة ثقة المستهلكين في التعامل الإلكتروني وفي الجوانب الأمنية لحماية المعلومات، عوامل حاسمة في ضعف شيوع هذا النمط المستحدث للأنشطة التجارية.

-5ضعف البنى الأساسية التقنية للتجارة الإلكترونية وقلة الاهتمام بالمزايا والخصائص الإعلامية والفنية التي تضفي على المواقع الجاذبية وترغب المستهلك في التعاقد الإلكتروني لشراء ما يحتاجه.

-6مخاطر القرصنة التي تشكل خطر على التعاملات الإلكترونية وإرباك في حركة التجارة عبر الإنترنت ما يؤثر على سمعة الشركات التجارية، ويعزز الشعور الرافض لدى المستهلك بعدم الشراء عن طريق الإنترنت نظراً لإيمانه بعدم توفير حماية كاملة لتعامله عبر التجارة الإلكترونية وإمكانية وصول الاختراق لبيانات المستهلك السرية، وللكلمة السرية للشركات ومواقعها الإلكترونية، وتغيرها، أو لسرقة المعلومات وأرقام بطاقات الائتمان من قبل ''هكرز'' الإنترنت، إذ تحدث أحياناً اختراقات لإتلاف المواقع وتدميرها بالفيروس المعلوماتي من قبل المتطفلين والمخربين، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً يواجه التجارة الإلكترونية[1].

7. صعوبة إثبات الجريمة الإلكترونية؛ لأنَّها ترتكب بواسطة أجهزة الحاسوب وعبر الشبكة العنكبوتية من قبل شخص لديه خبرة عالية في مجال تكنولوجيا المعلومات، من جانب آخر فإن المجني عليه كثيراً ما يحجم عن إبلاغ السلطات المختصة بوقوع الجريمة، بسبب جهله للفاعل، أو إنَّه يخشى من اطلاع السلطات على سر يخفيه، أو أنه لا يريد التفريط بثقة المتعاملين معه خاصةً إذا كانت من المؤسسات المصرفية.

. 8وجود بعض الشركات الوهمية سواء كانت شركات عارضة لمنتجاتها أو شركات مستهلكة، وهو ما يؤدي إلى وقوع المتعاقدين في شرك المحتالين، خاصة مع عدم قدرة الأطراف المتعاقدين إلكترونياً من التحقق من شخصية كل طرف وهويته.

9. إمكانية التعاقد على سلع يحظر القانون بيعها في الأسواق المحلية، وخصوصاً ما يمكن تسليمه مباشرة على الإنترنت[2].

[1] . المركز الوطني اليمني للمعلومات، مادة معلوماتية عن التجارة الإلكترونية، ص14. منشورة على الموقع الإلكتروني : https://www.academia.edu/9792264وتم التصفح في 10 أكتوبر 2020.

[2] . محمد مجيد كريم الإبراهيمي، معوقات التجارة الإلكترونية ومتطلبات النظام القانوني لمواجهتها ''دراسة مقارنة'' مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، السنة التاسعة، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2017، ص684.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية

دراسة "سهام موسى" بعنوان: " تأثير جائحة كورونا على نمو التجارة الالكترونية في العالم دراسة تحليلية "مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر،

دراسة تحليلية "مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، تناولت الباحثة تأثير جائحة كورونا على نمو التجارة الالكترونية العالمية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الاقتصاد التقليدي لا يمكنه أن يجاري هذه التغيرات، وأن الجائحة أكدت أن التجارة الالكترونية هي الحل الأنجع في ظل الجائحة وإجراءات الإغلاق الشامل. ما تضيفه دراستنا هو تسليط الضوء على واقع التجارة الالكترونية في الجزائر ومدى تأثرها بجائحة كورونا.

دراسة "سلمان" "حسين" بعنوان: "التجارة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات في ظل تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19)، "مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة" تناول مم الباحث وضعية التجارة الالكترونية بعد ظهور جائحة ،كورونا وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الحجر الصحي الذي طبقته الجزائر نتج عنه تطوير التجارة الالكترونية سمح لها بتحسين وضعها في الترتيب ضمن مؤشر التجارة الالكترونية على المستوى العالمي، لكن رغم ذلك لم تصل إلى مستوى التطلعات التي تتوافق والإمكانات المتوفرة مقارنة مع دول أخرى. وتلتقي دراستنا مع هذا البحث في تسليط الضوء على تأثير جائحة كورونا على التجارة الالكترونية في الجزائر.

دراسة "بسمة محرم الحداد. نهال عبد العاطي الغواص" (جوان 2020) بعنوان: "التجارة الإلكترونية في ظل تداعيات جائحة كورونا" معهد التخطيط القومي، مصر، تناولت الباحثتان في هذه الدراسة حجم و حركة التجارة الالكترونية في العالم و في الدول العربية معرجين بعد ذلك على حجم التجارة الإلكترونية في مصر وذلك قبل تداعيات تفشي فيروس كوفيد- 19 والانتعاش الذي شهدته بعده أي حالة التجارة الالكترونية قبل سنة 2020 وبعدها، كما تناولت قانون التجارة الالكترونية والتنظيم التشريعي لعملياتها وجهود الحكومة المصرية في هذا المجال، وقدمت الباحثتان توصيات أهمها تطوير الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية والتأكيد على مفهومها وتبني أنشطتها ودعائمها على مستوي الجمهورية العمل على إقرار قانون التجارة الإلكترونية سريعا ودمج السوق الرسمي وغير الرسمي سن التشريعات القانونية والجمركية والضريبية المقدمة لتنظم التعاملات المالية في نظم

التجارة الإلكترونية ودفع عمليات التحول الرقمي. وتلتقي دراستنا هذا البحث أين يظهر تداعيات جائحة كورونا على التجارة الالكترونية في العالم مع وتختلفان في البلد موضوع الدراسة أين تطرق بحثنا إلى دراسة حالة الجزائر.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية

سنحاول عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

دراسة (Hasanat & other, 2020)

هدفت الدراسة الى تحديد تأثير جائحة كورونا على الاعمال الالكترونية وسلوك المستهلك في ماليزيا وقد توصل الباحثين الى انخفاض النمو الاقتصادي للبلاد بسبب الجائحة ما أحدث ثورة في مختلف قطاعات الاعمال بما فيها التجارة الالكترونية حيث اغلق تجار التجزئة متاجرهم مؤقتا وانخفض النشاط عبر الانترنت ايضا وهذا لاعتمادها على المنتجات الصينية بشكل كبير في ظل توقف عمليات الاستيراد والتصدير. وقد اشارت الدراسة الى ان هناك تأثير سلبي لجائحة كورونا على كل من حجم الاعمال الالكترونية من جهة وعلى سلوك المستهلك من ناحية اخرى.

دراسة (Anam & other, 2020)

هدفت الدراسة الى تحديد اتجاهات التجارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا وكذلك مدى التقدم في التجارة الإلكترونية الذي قد يؤثر على سلوك المستهلك في المستقبل وقد توصلت الى ان انه وبالرغم من ان جائحة كورونا أكدت ان التجارة الالكترونية هي الحل الامثل في هذه الظروف الا ان تشابك الاقتصاد العالمي حال دون استقرارها خاصة عند غلق الصين القوة الاقتصادية التي تصدر منتجاتها للعالم اجمع.

دراسة (Hicintuka & Helin, 2020)

ان الغرض من هذا البحث هو تحديد كيف لجائحة كورونا ان تأثر على شركات التجارة الالكترونية في العالم، وكذلك كيف يمكن لاكتساب المزيد من المعارف حول الجائحة ان تساعد شركات التجارة الالكترونية الدولية ان تستجيب لهذا الوضع الجديد. وقد تم الاعتماد على التحليل النوعي من خلال جمع البيانات المختلفة حول الظاهرة المدروسة. حيث توصلت الدراسة الى ان الجائحة كانت مصدر للتغيرات في بيئة الاعمال الدولية وان لكل شركة اسلوب خاص للتعامل مع الجائحة يختلف من دولة الى اخرى بسبب الاختلاف في سلوك الافراد من ناحية

وفي قدرة الدولة على تصنيع منتجاتها محليا، فكلما كان الاعتماد على التجارة الدولية مكثف كلما كان هناك تأثير على اقتصاد البلد في مثل هذه الظروف بسبب غلق سلاسل التوريد العالمية.

دراسة (Agarwal, 2020)

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحديد تأثير جائحة كورونا على الاعمال عبر الانترنت وكذلك تحديد تحديات التجارة الالكترونية بعد عمليات الاغلاق العالمية، وقد تم الاعتماد على التحليل النوعي من خلال جمع مختلف المعلومات والاحصائيات من المواقع العالمية للتجارة الالكترونية والمحلات والاوراق البحثية التي تناولت نفس الموضوع... الخ وتوصلت الدراسة الى ان الجائحة اعاقت فعلا التجارة الالكترونية فقد عانت البلدان من الوفيات المتزايدة ما اثر على تعثر الاقتصاد ايضا بالرغم من ذلك فقد تعافت التجارة الالكترونية بعد اشهر من بدا الجائحة الا ان الاحصائيات تشير الى ان المستهلك يسعى الى التعامل مع الدفع النقدي والتعامل مع المتاجر مباشرة حيث يرون ان المتاجر الغير متصلة بالانترنت اكثر موثوقية من مثيلتها المتواجدة عبر الانترنت.

دراسة (Nakhate & Neelu, 2020)

هدفت هذه الدراسة على تحليل تأثير جائحة كورونا على التجارة الالكترونية في الهند حيث اشارت الدارسة انه وبسبب الإغلاق في المدن الكبرى مثل مومباي وبيون وقانون التباعد الاجتماعي المفروض في البلاد، فإن سلسلة التوريد للتوزيع تأثرت تمامًا. وواجهة بعض الأعمال التأثير السلبي للفيروس مثل تجار التجزئة الذين قاموا بتخزين الحبوب وبدأوا في بيعها بتكلفة عالية للمستهلكين وهنا أعطت الحكومة امر بتدخل شركات التجارة الالكترونية لتوفير ما يحتاجه المستهلكين حتى يكسرون الاحتكار الذي مارسه بعض التجار. وقامت شركة Majors بقبول وشحن الطلبات، لكن عمليات التسليم في مومباي صعبة مما أدى إلى تأخير شحنات الطلبات خصوصا خلال فترة الإغلاق لشهر افريل التي استمرت 21 يومًا، خسرت التجارة الإلكترونية في إجمالي المبيعات 1 مليار دولار أمريكي، حيث قامت أمازون، و flipkart، وغيرهما من الأسواق برد الأموال على طلبات غير ضرورية وخفضت أمازون الهند رسوم السوق بنسبة 50% حتى ماي 2020 للتجار الذين باعوا البضائع بقيمة 10000 روبية أو أقل قبل تفشي الفيروس في الهند.

اتفقت الدراسة الحالية في العديد من النقاط التي تناولتها الدراسات السابقة لكن سنحاول التركيز أكثر على تحليل مؤشرات احصائية خاصة بمجموعة من كبريات شركات التجارة العالمية في ميدان التجارة الالكترونية،

وكذلك على مداخيل التجارة الالكترونية على مستوى العالم وحسب المناطق الجغرافية، كذلك من حيث التوقيت الزمني الدراسات التي تم الاشارة لها تمت تقريبا في الاشهر الاولى من وظهور الوباء ولكن الدراسة الحالية سنعتمد على الاحصائيات المتعلقة بالسداسي الاول من 2020.

خلاصة الفصل:

كانت هذه أهم معوقات النهوض بالتجارة الإلكترونية، التي ظهرت جلياً في فترة وباء كورونا، والتي ينبغي لتجاوزها الاهتمام بالبنى الأساسية لقطاع المعلومات والاتصالات لتطوير البيئة الإلكترونية عبر تشجيع الاستثمار في مجال تكنولوجيا الاتصالات، وإعداد الموارد البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والشبكات والاتصالات، وتوفير وتطوير أنظمة فعالة للسداد أو الدفع الإلكتروني، وتعزيز ثقة المستهلك في التجارة الإلكترونية من خلال العمل على تأمينها من مختلف الجرائم كالسرقة المعلوماتية من قبل المخترقين والتزوير الإلكتروني، وإتلاف الأموال الإلكترونية، والاستيلاء على أدوات الدفع الإلكتروني، عبر وضع النص التجريمي لها من خلال إصدار قانون ينظم أحكام الجرائم التقنية، وتطوير المنظومة التشريعية الحالية وعصرنتها لتواكب التطورات التجارية، ولتسهيل التعاقد الإلكتروني ولإزالة وتفادي جميع المشكلات القانونية التي تعيق انتشار التجارة الإلكترونية كمشكلات تحديد الاختصاص القضائي الدولي، وتنازع القوانين، إذا ما اشتمل التعاقد الإلكتروني على عنصر أجنبي.

الفصل الثاني

الأدبيات التطبيقية للدراسة

تمهيـد:

رغم كل المحاولات والجهود الرامية إلى تعزيز استخدام التجارة الالكترونية في المعاملات التجارية في الجزائر ، إلا أن ذلك يبقى محدود تحت تأثير القيود والصعوبات الجمة التي يعرفها القطاع والعاملين عليه، والتحديات التي تواجهه كغيره من الدول السائرة في طريق النمو، وقد كان لجائحة كورونا التي عرفتها جميع الأمم قاطبة دور هام في تسريع الاستخدام التقنيات المعلومات في شتى مناح الحياة ومن ضمنها التجارة بسبب البرتوكولات الصحية المنتهجة للتوقي من هذه الأزمة العالمية والتي فرضت وجوب انتهاج التباعد الاجتماعي كحل للحيلولة من تفشيها، دون توقف الأنشطة المختلفة، وقد كان للجزائر كغيرها نصيب من ذلك وهو ما ينصب عليه تركيزنا في هذا المحور.

المبحث الأول:واقع التجارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا "كوفيد19

لمواجهة الكساد الذي ضرب التجارة في العالم والذي خلفه تفشي وباء كورونا الذي مع دخول العام 2021 مازال يفتك بحياة الكثير من البشر؛ لجأت العديد من المؤسسات والشركات التجارية الكبرى والصغرى إلى استخدام المواقع الإلكترونية لتسويق منتجاتها، كما لجأ أصحاب المحلات التجارية إلى منصات مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تسويق سلعهم من خلال تقديم إعلانات تحتوي على عروض وتخفيضات ومنح تسهيلات للزبائن كخدمة التوصيل المجاني الذي يوفر على الزبون عملية التنقل لشراء ما يلزمه من السلع، سواء تعلق الأمر بالأدوية أو المعقمات أو بالأغذية أو بالملبوسات أو الإكسسوارات أو مستحضرات التجميل أو أي منتجات أخرى. مما أسهم في ازدهار التجارة الإلكترونية بشكل ملحوظ مقارنة بالسنوات الماضية التي خلت من مثل هذه الجائحة، وسنعرض فيما يلي لمدى تأثر التجارة الإلكترونية بجائحة كورنا، ثم نعرض لخصائص التجارة الإلكترونية.

المطلب الأول: التوجه نحو التسوق الإلكتروني إبان تفشي الوباء.

تلقت التجارة في العالم ضربات موجعة بسبب انتشار فيروس كورونا الذي هو عبارة عن قوة قاهرة شلت كل مناحي الحياة في مناطق مختلفة من العالم، إذ فرضت على إثره الكثير من دول العالم حالة الطوارئ، وحظرت تجول الأشخاص منعاً للتزاحم والاختلاط تجنباً لانتقال العدوى، كما أُغلقت لذات السبب الأسواق والمطارات والموانئ، وتوقفت الحركة التجارية وعمليات الشحن والنقل والتفريغ، باستثناء استقبال المنتجات الطبية. فكان الرابح الوحيد هي الأسواق الإلكترونية أو ما يعرف بالمتاجر الافتراضية التي استفادت من اقبال الأفراد حول العالم على مواقع وتطبيقات التسوق الشبكي عبر الإنترنت، بسبب إجراءات الحجر والمنع، وهو ما أسهم في زيادة نسبة الاقبال على التجارة الإلكترونية بشكل ملحوظ عن السنوات الماضية. فقبل ظهور فيروس كورونا كانت التقديرات تشير إلى نمو حركة التجارة الإلكترونية بنسبة 25% سنوياً في دول المنطقة العربية، لتتجاوز 28 مليار دولار حتى نهاية العام، وسط توقعات بأن يصل الإنفاق العالمي على التجارة الإلكترونية إلى نحو 3.5 تريليون دولار في نهاية 2020، أي بارتفاع 18% عن الأرقام المحققة خلال العام 2019، وبناءً على هذا الانتشار الكبير الذي شهدته التجارة الإلكترونية خلال العامين الماضيين، فإن التقديرات تشير إلى أن حجم التجارة الإلكترونية سيصل إلى 28.5 مليار دولار بحلول العام 2022، لتدخل التجارة الإلكترونية فترة محورية في المنطقة، وتشكّل فرصة مهمّة للمستهلكين والشركات والمستثمرين.[1]

كذلك مما ساهم في زيادة التوجه نحو التسوق الإلكتروني إبان تفشي الوباء؛ هو حالة التخبط وانعدام الشفافية في التأويل حول كيفية انتقال العدوى هل تنتقل من خلال الرذاذ عبر الهواء أو بملامسة الأسطح الخارجية كالعملات

[1]. مصري عبد الصبور، التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، ط1، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة القانون للنشر والتوزيع، 2012.

التقليدية؛ النقدية والورقية، إذ أعلنت منظمة الصحة العالمية في نهاية شهر يناير 2020 عن تفشي الفيروس التاجي – كوفيد 19، مصنفة إياه"حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقا دوليا، ثم عادت لتعلنه في 11 مارس 2020 جائحة عالمية، داعية دول العالم للاتحاد والتعاون في مواجهته والحد من انتشاره، الأمر الذي أسهم في عزوف الكثير من المستهلكين عن التعامل المباشر مع المتاجر والمحلات، واتجهوا للشراء الإلكتروني ودفع ثمن السلع المشتراة بالوسائل الإلكترونية أو العملة الرقمية، متجنبين العملات النقدية الورقية أو المعدنية، خاصةً بعد صدور تقرير بأنها تبقى حاملة للفيروس لعدة أيام وتتسبب في نقل العدوى والإصابة بالفايروس، فقد حذرت منظمة الصحة العالمية من أن النقود الورقية قد تسهم في انتشار فيروس كورنا المستجد "كوفيد 19" ما ساهم في تحول كبير نحو عمليات الدفع الرقمي غير التلامسي، وتشير دراسة حديثة إلى أن نحو 26% من المستهلكين يفضلون تجنب استخدام النقود الورقية منذ تفشي الجائحة، ما تسبب في نهاية المطاف في تراجع بنسبة تبلغ نحو 30% في استخدام النقود الورقية في المعاملات النقدية والاتجاه نحو عمليات الدفع غير التلامسي التي تضمن منع تفشي الوباء.[1]

أولا :جائحة كورونا عززت التجارة الإلكترونية

ساهمت جائحة كوفيد-19 وما استتبعته من تدابير إقفال وحجر منزلي في ترسيخ التجارة الإلكترونية كجزء من العادات الاستهلاكية، مما يستلزم تحوّلاً قسرياً في النماذج الاقتصادية القائمة، قد يؤدي إلى صرف كثر من وظائفهم.[2]

1- الجائحة تسببت في فقدان آلاف الوظائف

فسلسلة متاجر "دبنهامز" التي تقدمت في أبريل-نيسان الماضي بطلب لإشهار إفلاسها، ستصرف 2500 موظف، فيما ستلغي "جون لويس" 1300 وظيفة و"سيلفريدجز" 450. وستسرّح سلسلة صيدليات "بوتس" 4000 موظف، في المقابل، أعلنت شركة "تيسكو" العملاقة لمتاجر السوبرماركت استحداث 16 ألف وظيفة جديدة لمواكبة النمو الكبير لنشاطاتها عبر شبكة الإنترنت.

ولاحظ هيرفيهجيلغ، خبير التوزيع في شركة "ألفاريز أند مارسال" الاستشارية في مجال تحوّل الشركات، أن "التجارة الرقمية، رغم كونها موجودة منذ مدة طويلة، تشهد بوضوح شديد تسارعاً كبيراً جداً."

[1]. أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الإنترنت، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2002.

[2]. إيهاب خليفة، القوة الالكترونية.. كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الانترنت، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص45..

ويصبّ ذلك في مصلحة الشركات التي تشكل الأعمال عبر الإنترنت جزءاً كبيراً أصلاً من نشاطها. ومن هذه الشركات" أمازون "طبعاً التي ضاعفت ربحها الصافي في الفصل الثاني من السنة الجارية، إضافة أيضاً إلى "زالاندو" الألمانية لبيع الألبسة الجاهزة عبر الإنترنت، إذ زادت قاعدة مستهلكيها بنسبة 20 في المائة في الفصل الأول من السنة لتصل إلى 34 مليون مستهلك فاعل.

2- نشاط إلكتروني منقطع النظير

كذلك حققت سلسلة متاجر التجزئة "وولمارت" نتائج فاقت التوقعات رغم أنها ليست الوحيدة الناشطة على الإنترنت في القطاع، إذ أحسنت الإفادة من نهضة التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة، ومن المساعدات التي قدمتا الحكومة للاستهلاك.

يعود ذلك ببساطة إلى أن "حجم التجارة الإلكترونية زاد بنسبة 41 في المائة في ثلاثة أشهر فحسب"، على ما كشفت شركة "كانتار" لدراسات السوق في يوليو-تموز الماضي. وأشارت إلى أن "معدّل حصّة التجارة الإلكترونية من السوق ارتفع من 8.8 في المائة إلى 12.4 في المائة في بريطانيا وإسبانيا والصين". وباتت التجارة عبر الإنترنت في الصين تشكّل "ربع الإنفاق على المنتجات ذات الاستهلاك الواسع."

وأوضح هيرفيهجيلغ أن هذا التطور كان بدأ قبل أن تشلّ جائحة كوفيد-19 الاقتصاد العالمي، لكنّ الهبوط المفاجئ للحركة بفعل تدابير الحجر أثر سلبياً بشكل كبير على متاجر المواد غير الغذائية "التي تعوّل كثيراً على نقاط البيع الميدانية."

وقال المدير المشارك لشركة "بوسطن كونسالتينغ غروب" الاستشارية ستيفان شارفيريا إن هذا الوضع غير المسبوق "جعل كل الجهات المعنية بتجارة التجزئة تدرك أن من الضروري جداً أن تكون حاضرة على الإنترنت وقادرة على المنافسة قدر الإمكان."

وأضاف "حتى الشركات المجهزة جيداً للتجارة عبر الإنترنت اكتشفت أنها غير مؤهلة، لا كمّاً ولا نوعاً، لمواكبة" الزيادة الكبيرة في الطلب بفعل الظروف الناجمة عن الجائحة.

3- حضور تجاري على الإنترنت

ورأى شارفيريا أن تطوير الشركات قدرتها في مجال التجارة الإلكترونية "يستلزم إمكانات واستثمارات كبيرة"، في وقت عانى بعض هذه الشركات تراجعاً كبيراً في قدراته المالية. وإذا كانت المبالغ ستستثمر لتعزيز الحضور الإلكتروني، فهي لن تستخدم أيضاً لتطوير شبكة المتاجر الميدانية.

وفي يوليو-تموز الماضي، طالب مجلس التجارة الفرنسي الحكومة بحسومات وتخفيضات ضريبية لتمكين الشركات من الاستثمار في المجال الرقمي[1].

وهذه التحولات ستحصل كذلك تحت ضغط الشركات العالمية الكبرى التي رسخت أصلاً حضورها على الإنترنت، ومنها "أمازون."

ورأى شافيريا أن "مواجهة المنصات الكبيرة تشكّل تحدياً كبيراً جداً، ولكنّ على تجار التجزئة، حتى لو لم تكن لديهم الإمكانات لمواجهة هذه المنصات بشكل مباشر، أن يفكروا بوضع خطط تتعلق" بتعزيز الحضور على الإنترنت، ومنها مثلاً إقامة "تحالفات"، ومنها ما هو مع هذه المنصات نفسها.

أما هيرفيهجيلغ فاعتبر أن شبكة المتاجر الميدانية قد يشكّل عنصر قوة. فالسياح، عندما سيعودون، سيرغبون في التعريج على المحال الشهيرة. وفي استطاعة المتاجر أن تستمر في الرهان على "الأصالة" لجذب الزبائن، وهو عنصر لا توفره التجارة الإلكترونية.

الشكل رقم 01 التحول في عمليات الشراء عبر الانترنت بسبب جائحة كورونا-19- covid

حسب الفئة الى فاية 31 ماي 2020 بالنسبة المئوية

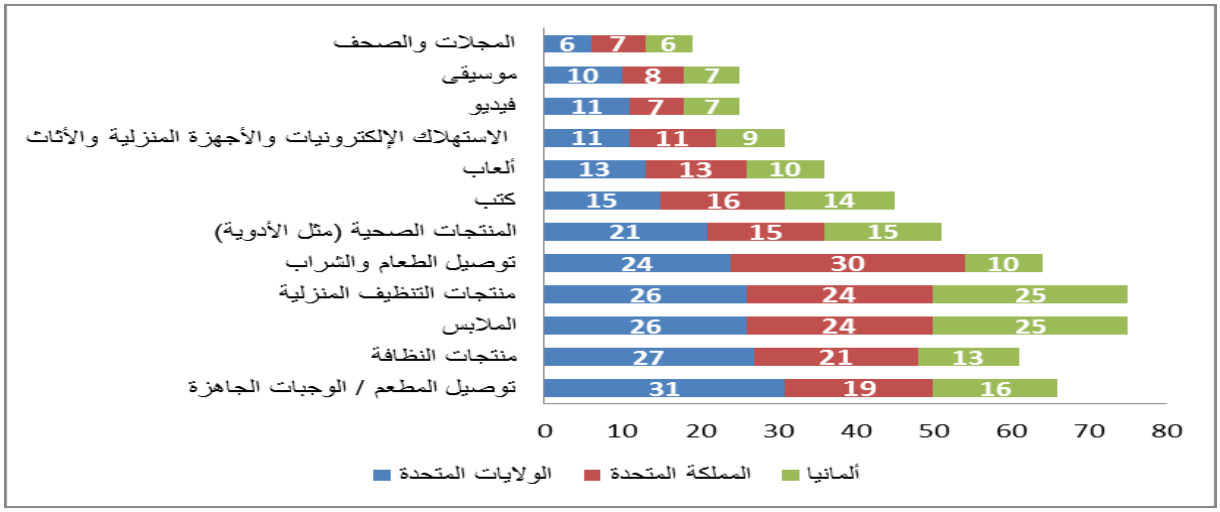

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على (statistaresearchdepartment. 200)

[1]. باسل الجبر، التجارة الإلكترونية :منطقة تجارة عالمية حرة خلال الإنترنت، موقع الكتروني (http://www.commerce.gov.sa/ecomm/art1.asp):

من الشكل الأسبق زاد الطلب على المواد والمنتجات نتيجة الحجر الصحي وغلق المحلات في البلديات الثلاثة وهي الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وألمانيا زاد الطلب بنسب متفاونه على تسليم المطاعم للوجبات والذي زاد بنسبة 31% في الولايات المتحدة بينما زاد في المملكة المتحدة بـ: 19% اما في ألمانيا فكانت نسبة الزيادة تقدر بـ: 16% ومنتجات النضافة الصحية فكانت نسبة الزيادة تقدر 27% في الولايات المتحدة فزادا في بريطانيا ب21% وفي ألمانيا 13% اما بالنسبة لمنتجات النظافة كانت 26 % بالولايات المتحدة الامريكية في المملكة المتحدة ارتفع ب24% اما في المانيافزيادة كانت بنسبة 25%في حين كانت المنتوجات الصحية في كل من ألمانيا 15% وبالمملكة المتحدة ارتفع طلب بنسبة 15% الولايات المتحدة 12% كما نلاحظ أرتفاع الطلب على الألعاب الفلام والصحف والموسيقى . الكتب في الدول الثلاثة ونسبة زيادة الطلب عليها كانت تتراوح من 8% الى 19% .

الثانيا: الرقمنة في زمن الكورونا

أدى انتشار فيروس كورونا المستجد في جل دول العالم إلى زعزعة أمنها الداخلي وتهديد الاقتصاد العالمي ومختلف القطاعات الحيوية في الدول، ويعد المغرب من بين الدول التي أصابها فيروس كورونا المستجد عن طريق بعض الحالات الوافدة من أوروبا، الأمر الذي فرض على المغرب اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية والاحترازية تجنبا لانتشار وتفشي الوباء بين الأشخاص، منها إغلاق المغرب لحدوده البحرية والجوية والبرية وإغلاق المدارس والجامعات وتجميد مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية حفاظا على سلامة المواطنين المغاربة.

وبسبب إجراء تفعيل التباعد الاجتماعي والحد من الاجتماعات المباشرة، صار أمراً لا غنى عنه وضرورة قصوى- لنجاعته وفعاليته-، ليجد العالم ومن ضمنه المغرب نفسه أمام ضرورة الاعتماد على الرقمنة من أجل ضمان استمرارية بعض القطاعات ولو عن بعد، من بينها المؤسسات التعليمية وكذا كل المؤسسات الإنتاجية.

تعتمد حياتنا العادية بالأساس على نظام الاتصال والتواصل، الذي يرتكز على اللقاءات والاجتماعات المباشرة، ويستحوذ هذا النظام المباشر على جميع الأنشطة، الاجتماعية منها والمؤسساتية، سواء في التعليم والإدارات العمومية أو في أنشطة الأحزاب والنقابات والمنظمات المدنية، وغيرها. غير أن الوضعية الناتجة عن الطوارئ الصحية وتقييد الحركة، بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد، زلزلت ذلك النظام، ووضعت مختلف الفاعلين في بيئة مهددة، حيث فرضت هذه الوضعية الجديدة نفسها على العديد من المؤسسات والهيئات

والمقاولات والمدارس والجامعات، التي اضطرت إلى اللجوء لاعتماد الوسائل الرقمية، لضمان استمرار أنشطتها عن بعد.[1]

حيث أظهر فيروس كورونا الحاجة الملحة إلى اعتماد الرقمنة في تقديم خدمات لمواطنين قابعين تحت الحجر الصحي، تزيل عنهم تعب التنقل وملل طرق الأبواب والطوابير. هذه الخدمات التي وإن كان بعضها موجودا، لم تستعمل بالكيفية المطلوبة التي يفرضها التطور وتحتمها العصرنة في زمن التحدي التكنولوجي.

والدليل، أن بوابات رقمية كثيرة اعتمدتها مؤسسات وهيئات وطنية ضمن الإدارة الإلكترونية لم تجد التجاوب المنتظر من مواطنين، فضلوا البقاء أسرى الأساليب التقليدية لقضاء حاجياتهم.

لكن تفشي الوباء وما رافقه من تدابير استعجالية، ممثلة في الحجر الصحي والعزل المنزلي والتباعد الاجتماعي، فرض هذا الخيار الحتمي وأدى إلى انتعاش التجارة الإلكترونية والمعاملات والدفع. لأول مرة، يتجاوب المواطنون مع الآلية الإلكترونية واستعمالها بلا تردد ولا مخاوف، ويتقبلون تلقائيا حملات التعبئة والتحسيس بشأن اقتحام هذه البوابات والمنصات التي باتت تتكاثر كالفطريات، ونفاجأ يوميا باختراعات شباب كسروا الحواجز واضعين مهاراتهم وإبداعاتهم تحت التصرف.

وحسب عدد من المتخصصين في المجال الرقمي الأزمة الصحية » كوفيد 19"دفعت المغرب إلى إعادة النظر في الأنماط العادية للشغل والتحول نحو العمل عن بُعد، والطب عن بعد، والإدارة الرقمية، للحد من وتيرة تنقل المواطنين.

فبعد قرار إغلاق جميع المدارس والمعاهد والكليات، حرص المغرب على ضمان استمرار التعليم عن بُعد، الأمر الذي شجعته الوزارة الوصية بدعوة هيئة التدريس إلى الانخراط في تسجيل دروس على الإنترنت.

وقد بادر عدد من الأساتذة من مختلف المستويات التعليمية إلى مشاركة حصص دراسية مسجلة على موقع « يوتيوب » لإتاحتها للتلاميذ والطلبة، لكن رغم ذلك يبقى الالتزام ومتابعة الدروس أكبر تحد يواجه التعليم عن بعد.

تؤكد الأرقام المعلنة أهمية هذه التكنولوجيا في الحد من خسائر توقف الدراسة، رغم ما يمكن تسجيله من ملاحظات كثيرة، مشيرا إلى أنه مند إحداث البوابة الإلكترونية « TelmidTICE » لتنزيل عملية التعليم عن بعد، بلغ معدل المستعملين لهذه المنصة ما يفوق 600 ألف مستعمل(ة) يوميا.

[1]. إبراهيم العيسوي، التجارة الالكترونية، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر.

ويبقى التعليم عن بُعد من الحلول التي يتوجب على المغرب إيلاءها الاهتمام اللازم واعتمادها سواء خلال الأوقات الاستثنائية، مثل ما يحدث حاليا مع أزمة كورونا، أو في الوضع الطبيعي العادي، إلى جانب التعليم الحضوري. ورغم أن الحكم على تجربة التعليم عن بُعد أمر صعب للغاية في ظل عدم وجود مؤشرات إحصائية، إلا أن اعتمادها من قبل وزارة التربية الوطنية سيمكن من بناء تجارب عليها تكون ناجحة في المستقبل.[1]

بالإضافة إلى التعليم، تجلت الرقمنة أيضاً في قطاع الصحة. وإذا كان التطبيب عن بُعد لم يطبق بَعد في المغرب رغم وجود قانون خاص بذلك، فإن المعلومات الصحية المنشورة على الإنترنت ارتفعت وتيرتها بشكل كبير، وهو ما أدى إلى ترويج المعطيات الصحيحة، وبالتالي تحقيق التوعية والتحسيس لدى المواطن. كما لجأ عدد من الأطباء إلى إطلاق حصص أسئلة وأجوبة مباشرة مع المغاربة على مواقع التواصل الاجتماعي لتبديد المخاوف حول تفشي فيروس كورونا المستجد وكيفية التعامل مع الحالات المشتبه فيها في حالة ظهور الأعراض، فيما بادرت مصحات إلى إجراء تشخيص مباشر عن بُعد للذين يعانون أمراضاً خفيفة لتفادي التنقل خارج المنازل.

ودفعت الأزمة الصحية التي تمر منها البلاد، على غرار بلدان المعمور، الحكومة أيضاً إلى الاشتغال رقمياً، وكان ذلك جلياً من خلال لجوء عدد من القطاعات الحكومية إلى رفع مستوى هذا التعامل من قبيل الجمارك، ومسطرة المشاركة في الطلبات العمومية، والتصريح بالتوقف عن العمل مؤقتاً لدى الضمان الاجتماعي. وعلى مستوى المؤسسة البرلمانية، تم نقل أشغال الجلسات العامة واللجن أيضا عبر تقنية البث المباشر بمواقع التواصل الاجتماعي، مضيفا أن الأمر امتد أيضا، للهيئات المدنية والسياسية، حيث تم تعويض التأطير المباشر بالتواصل عن بعد عن طريق استخدام تقنية البث المباشر، وعقد الاجتماعات بتقنية Audio/VidéoConférence التي تتيحها عدد من التطبيقات. مثل زووم Zoom ومكرسوفت تيمز Microsoft Teams.[2]

جدير بالذكر أن لدى المغرب برنامجا يحمل اسم « الحكومة الإلكترونية »، يندرج ضمن استراتيجية « المغرب الرقمي » الذي اعتمدت سنة 2013، لكن تطبيقه على أرض الواقع لم يعرف النجاح الكبير بفعل استمرار عدد من الخدمات المعتمدة على الورق والحضور الجسدي للمرتفقين. وفي هذا الإطار، أظهرت جائحة كورونا الأهمية الملحة للتكنولوجيات الرقمية للإدارة والاقتصاد والمجتمع، وأن المغرب كان على استعداد تام للمضّي قدماً في هذا

[1]. إيهاب خليفة، القوة الالكترونية.. كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الانترنت، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

[2].خالد ممدوح إبراهيم، ابرام عقود التجارة الالكترونية، دراسة مقارنة، ط2، دار الفكر الجامعي، مصر 2001.

الطريق، وما كان ينقص فقط هو الالتفات للأهمية البالغة لهذا المجال والعمل على تسريع وتيرة التحول الرقمي في كل مجال الخدمات وتلبية حاجيات المواطنين الإدارية والتربوية والمجتمعية وحتى الاقتصادية ».

ولم تفرض جائحة كورونا على الحكومة فقط أن تتكيف مع وضع الحجر الصحي للمواطنين، بل حتى معظم الشركات اعتمدت العمل عن بُعد وإن لم تكن لديها أي استراتيجية بهذا الخصوص، ما يعني أنها كانت مضطرة فقط لاعتماد هذا النمط من العمل لضمان الاستمرارية ما أمكن.

إذا تأملنا في بعض الأرقام المتعلقة بحصيلة التعامل عبر الانترنيت ومن خلال تكنولوجيا الاتصال عن بعد، نجد أن أغلب الإدارات والمؤسسات استطاعت تدبير أمورها بشكل حيوي عن بعد، ودون حاجة إلى عقد اجتماعات مباشرة مكلفة وقتا وجهدا ومالا ».

إن الإمكانات التي تُوفّرها تكنولوجيا الاتصال عن بعد، والفرص التي تعطيها للمواطنين وللدولة، « هائلة جدا »، خاصة وأن العائد الاقتصادي والمالي لهذه التكنولوجيا، من شأنه المساهمة بشكل مقدر في تحسين الأداء وترشيد الإنفاق العمومي. وعليه الاعتماد على الرقمنة والاستثمار في كل ما يتعلق بأنشطتها وخدماتها خلال فترة أزمة كورونا، يعد أرضية خصبة لما بعد الجائحة، من أجل اعتماد التحول الرقمي على صعيد المؤسسات والهيئات والأفراد وجعل العالم الرقمي أساساً في كل الخطوات. للرقمنة انعكاسات ومزايا مهمة، من قبيل سهولة ونجاعة التواصل حيث يمكن للمرء أن يحضر اجتماعاته المبرمجة من بيته دون تكلف عناء التنقل إلى مقر الاجتماع، فضلا عن اختصار للتكلفة والجهد وتوفير للوقت، حيث يمكن للشخص قضاء أغراضه الإدارية وهو جالس ببيته أو بمقر عمله دون تكبد التكاليف المادية والمعنوية من أجل التنقل إلى مقر الإدارات. ومن ضمن هذه المزايا، انخفاض التكلفة التشغيلية لمؤسسات المعلومات الرقمية، مقارنة مع مؤسسات المعلومات التقليدية، ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال حفظ المعلومات وتنظيمها واسترجاعها وبثها، إلى جانب حل مشكلة الحيز المكاني داخل مؤسسات المعلومات، خصوصا مع تضخم وتنوع مصادر المعلومات، وكثرة الباحثين وإنتاجهم العلمي، وهو يساعد في تقديم معلومات وخدمات ذات جودة عالية للمستفيدين.[1]

نموذج مفاهيمي لتطوير الرقمنة في الجزائر

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها في المحور السابق، فإن وبإمكاننا رسم بمخطط لنموذج يؤسس لتطوير الرقمنة في الجزائر في الأعوام المقبلة، وهذا النموذجي قوم على ارتباط الرهانات الثالثة المتحصل عليها سابقا، بحيث أننا نضع لكل رهان العوامل الأساسية الخاصة به لتطوير الرقمنة خلال الفترة ،2020-2025 وهي ليست

[1]. سلطان عبدالله محمود الجواري، عقود التجارة الإلكترونية والقانون الواجب التطبيق، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010.

العوامل الوحيدة في هذا الإطار فقد رأينا سابقا أنو يوجد حسب دراستنا هذه 34عاملا، لكننا نكتفي في هذا النموذج بأهم العوامل السابق ذكرها.

شكل رقم 02 يمثل نموذج مفاهيمي لتطوير الرقمنة في الجزائر

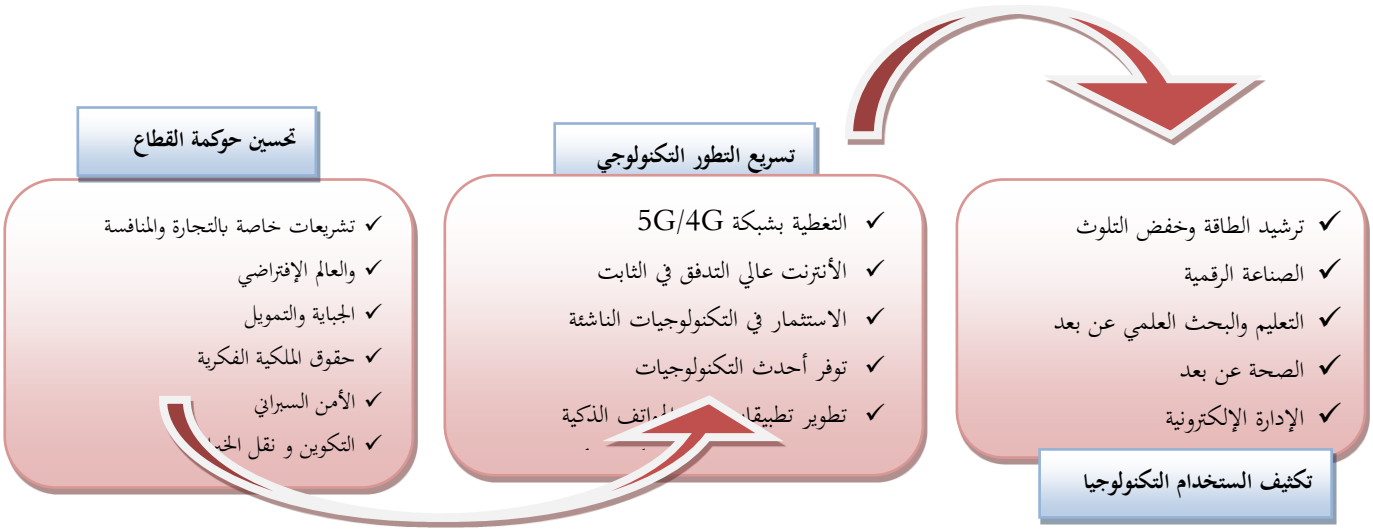

المطلب الثاني: تحديات التجارة الإلكترونية في ظل جائحة كوفيد 19

بعد حديثنا عن تأثير فايروس كورونا على التجارة الإلكترونية وعلاقتها بالدفع الإلكتروني وما أثاره من الزيادة على التجارة عبر الإنترنت، وزيادة المبيعات للشركات المتعاملة عن طريق الإنترنت، سنتطرق للحديث عن مشاكل التجارة الإلكترونية القانونية، حيث يستلزم الأمر تصور العملية من بدايتها وحتى نهايتها بشكل عام لا تفصيلي، ومن ثم توجيه مؤشر البحث نحو استخلاص عناوين التحديات، ومن تم بيان محتوى التحدي وما تقرر من حلول مقارنة لمواجهته [1]

بإضافة إلى ذلك، تتمثل أبرز مشكلات التجارة الإلكترونية في الجوانب الأمنية التي من بينها إمكانية قيام قراصنة الكمبيوتر باختراق مواقع التجارة الإلكترونية في بعض الأحوال وسرقة المعلومات الموجودة بها والتي قد يكون من بينها أرقام بطاقات العملاء ويمكن تخريب هذه المواقع أو تدميرها عن طريق الفيروسات أو تغيير محتوياتها أو تعطيلها .

[1] . دوي إبراهيم احمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية "دراسة تطبيقية على المكتبات" ،ط1، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010.

أولا: المشكلات القانونية في ضوء مراحل التجارة الإلكترونية

تثير المرحلة الأولى وهي المرحلة السابقة على التعاقد مشكلات وتحديات عديدة، أولها توثق المستخدم أو الزبون من حقيقة وجود الموقع أو البضاعة أو الخدمة، وثانيهما مشروعية ما يقدم في الموقع من حيث ملكية مواد ذات الطبيعة المعنوية (مشكلات الملكية الفكرية)، وثالثهما تحديات حماية المستهلك من أنشطة الاحتيال على الخط ومن المواقع الوهمية أو المحتوى غير المشروع للخدمات والمنتجات المعروضة، ورابعها الضرائب المقررة على عائدات التجارة الإلكترونية عبر الخط، ومعايير حسابها، ومدى اعتبارها قيدا مانعاً وحاداً من ازدهار التجارة الإلكترونية، وهذه التحديات[1] أيضا ترافق المراحل التالية من خط نشاط التجارة الإلكترونية، فالموثوقية وحماية المستهلك تحديان يسيران بتواز مع سائر مراحل أنشطة التجارة الإلكترونية[2].

أما المرحلة الثانية فتتمثل في إبرام العقد عبر الإنترنت، وتحديد هوية الشخص المتعاقد وأهلية للتعاقد، حيث تثور إشكالية هنا تعتبر من أبرز الإشكاليات التي طرحت في موضوع التعاقد الإلكتروني وذلك أن العقد الذي يبرم عبر الإنترنت، لا ينعقد صحيحا إلا إذا كان صادرا عن المتعاقدين تتوافر فيهما الأهلية، فتنفيذ كل الطرف لالتزاماته رهين بمعرفته بالطرف الآخر، بيد أنه ليس سهلا التحقق من هوية الشخص المتعاقد بسبب عدم وجود مكان للالتقاء بين طرفي العقد[3]، مما ينجم عنه أن يبرم العقد قاصرا[4].

حيث إن من وسائل حل هذا التحدي إيجاد جهات محايدة تتوسط بين المتعاقدين (سلطات الشهادات الوسطية) لجهة ضمان التوثق من وجود كل منهما وضمان أن المعلومات التي تتبادل بينهما حقيقية، وتمارس عملها على الخط من خلال إرسال رسائل التأكيد أو لشهادات التوثيق لكل طرف تؤكد فيه صفة الطرف الآخر[5].

---

[1]– للمزيد حول التحديات راجع: – إبراهيم أحمد عبد الخالق الدوي، التجارة الإلكترونية " دراسة تطبيقية على المكتبات "، مرجع سابق، ص 48_51.

[2] – عبد الصبور عبد القوي علي المصري، التجارة الإلكترونية والقانون، الطبعة الأولى، مصر – القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010، ص 27.

[3]– خاصة أنه وإذا كان في الوقت الماضي من الممكن لقاء الأشخاص بعضهم ببعض إن كان من الضروري، ففي وقتنا الحالي ومع ظهور جائحة كورونا فأصبح شبه مستحيل القيام باللقاء وذلك لأن أغلب الدول في العالم فرضت حالة الطوارئ والحجر الصحي، أي أنه لا يمكن معه الخروج ولقاء الأشخاص أصحاب التعاقد.

[4]– القاصر حسب التشريع الفلسطيني والذي حدد " سن الرشد ثماني عشر سنة ميلادية كاملة " بمقتضى المادة (53) من القانون المدني الفلسطيني رقم (4) لسن 2021م، المنشور بمجلة الوقائع (الجريدة الرسمية) عدد ممتاز، بتاريخ أغسطس (آب) 2012، ص 15. وحسب التشريع المغربي هو الذي لم يبلغ ثماني عشر سنة شمسية كاملة، وذلك حسب المادة (209) من مدونة الأسرة مع قانون الحالة المدنية وفق آخر التعديلات، مطبعة النجاح الجديدة، توزيع المكتبة المحمدية البيضاء.

[5]– عبد الصبور عبد القوي علي المصري، التجارة الإلكترونية والقانون، مرجع سابق، ص 28.

تظهر مشكلة أخرى في حجية العقد الإلكتروني أو العقود القانونية الإلزامية لوسيلة التعاقد، وهذه يضمنها في التجارة التقليدية توقيع الشخص على العقد المكتوب أو على طلب البضاعة أو نحوه أو البيئة الشخصية (الشهادة) في حالة العقود غير المكتوبة لمن شهد الوقائع المادية المتصلة بالتعاقد إن في مجلس العقد أو فيما يتصل بإنفاذ الأطراف للالتزامات بعد إبرام العقد، فكيف يتم التوقيع في هذا الفرض، وما مدى حجيته إن تم بوسائل إلكترونية، ومدى مقبوليته بينة في الإثبات، وآليات تقديمه كبينة إن كان مجرد وثائق وملفات مخزنة في النظام؟[1]

إن بيئة التجارة الإلكترونية توجد وسائل تتفق وطبيعتها ومن هنا وجدت وسيلة التوقيع الرقمي Digiral Signature[2] حيث له وظيفتين رئيستين، تتمثل الأولى في تحقيق وتحديد هوية الشخص المتعاقد، وتتمثل الثانية في التعبير عن الرضاء بمضمون ما تم التوقيع عليه[3].

المرحلة الثالثة تتمثل في إنقاذ المتعاقدين لالتزاماتها، البائع أو مورد الخدمة الملزم بتسليم المبيع أو تنفيذ الخدمة، والزبون الملزم بالوفاء بالثمن، ولكل التزام منهما تحد خاص به، فالالتزام بالتسليم يثير مشكلات التخلف عن التسليم أو تأخره، أو تسليم محل تتخلف فيه مواصفات الاتفاق، وهي تحديات مشابهة لتلك الحاصلة في ميدان الأنشطة التجارية التقليدية، أما الدفع البدل أو الثمن، فإنه يثير إشكالية وسائل الدفع التقنية كالدفع بموجب بطاقات الائتمان، أو تزويد رقم البطاقة على الخط، وهو تحد نشأ في بيئة التقنية ووليد لها، إذ يثير أسلوب الدفع هذا مشكلة أمن المعلومات المنقولة، وشهادات الجهات التي تتوسط عملية الوفاء من الغير الخارج عن علاقة التعاقد أصلاً، إلى جانب تحديات الأنشطة الجريمة في ميدان إساءة استخدام بطاقات الائتمان وأنشطة الاستيلاء على رقمها وإعادة بناء البطاقة لغرض غير مشروع[4].

فإذا كانت هذه المشكلات سابقة الحدوث أي قبل ظهور جائحة كورونا، فإننا نعتقد أنه وبعد ظهور هذا الفايروس سوف تزيد حدوث هذه المشاكل وظهور مشاكل أخرى، خاصة أنه مع زيادة التعاملات التي تتم عبر الإنترنت وزيادة الأشخاص الطبيعية أو المعنوية التي تقوم بالبيع والشراء عبر الإنترنت، فإنه سوف تزيد الأعباء على الشركات وعلى الدول المنظمة لعمليات البيع والشراء عبر الإنترنت، أيضا سوف تزيد عمليات التزوير والسرقة

[1] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] – أنظر المادة (6) الفقرة (3) من القانون النموذجي للأونسترال التوقيعات الإلكترونية لسنة 2001 والتي جاء فيها على أنه يعتبر التوقيع موثقا إذا كانت بيانات التوقيع وإنشاء التوقيع خاضعة ومرتبطة بالموقع وإذا اكتشف أي تغيير في التوقيع بعد حدوث التوقيع.

[3] – حنان ديالي، عقد التجارة الإلكترونية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في قانون التجارة والأعمال، شعبة القانون الخاص، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب – وجدة، السنة الجامعية 2009_2010، ص 66.

[4] – حنان ديالي، عقد التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 69_73.

والقرصنة عبر الإنترنت، لذلك ومع الإقبال الكبير على التجارة الإلكترونية يجب الاهتمام بتنظيم المعاملات التي تتم عبر الإنترنت لتجنب حدوث المشاكل الغير متوقعة.

ثانيا: القرصنة الإلكترونية والعقوبات الناتجة عنها

رغم المحاسن التي توفرها التقنيات الرقمية فلا يجب التفاؤل كثيراً، فالمخاطر الإلكترونية قائمة حولها، وإن المجرم العادي تحت تدابير الحجر الصحي فإن المجرم السيبراني يتجول إلكترونياً، وسواء كان مخترقا مبتدأ " الهاكرز " أو محترفا " الكراكز"، فإن اعتداءه سواء على بيانات المقاولات، أو الأجهزة الحكومية، أو المعطيات والبيانات الشخصية للمواطنين أو اختراق الحسابات الإلكترونية بغرض السرقة أو التخريب، أو لغاية في نفس الجاني، سيكون تهديدا للأمن القومي المجتمعي ككل في هذه الظرفية الحساسة إزاء جائحة كورونا، وهو ما ينعكس عنده آثار سلبية على الصعيد الوطني في شتى المجالات[1].

يقوم قراصنة الإنترنت[2] بنشر الفيروسات التي تدمر وتغير المعلومات المتبادلة لإجراء الصفقات والتلاعب في المعلومات بما يضر الشركة البائعة، ثم إن التطور المتلاحق في تكنولوجيات الإنترنت يرهق كلاهما مالياً وفنياً[3]، والفيروسات متعددة ولا حصر لها، فضلاً عن أن كل يوم تظهر فيروسات جديدة، ومن أشهر تلك الفيروسات: فيروس الدودة وفيروس حصان طروادة[4].

كما أن من شأن خطر القراصنة الإلكترونيين إضعاف جهود الدول في القضاء على مرض Couvid 19 من خلال توجيه الهجمات وسرقة وتخريب الأبحاث الطبية في هذه الفترة العصيبة عالمياً، وهو ما راج في الولايات المتحدة الأمريكية، بأن قراصنة يحاولون سرقة أبحاث وملكيات فكرية لها صلة بمرض كورونا ولقاحات له، وجاء في بيان للتحقيقات الفيدرالية ولوكالة الأمن الإلكترونية أنه تم تنبيه المنظمات التي تجري أبحاثاً حول الوباء من

[1]– أيوب رابح، الحماية الجنائية من القرصنة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا، مقال منشور في مجلة منازعات الأعمال، العدد 52، المغرب، يونيو 2020، ص 164.

[2]– يقصد بالقرصنة الإلكترونية في مجال العلوم القانونية: كل شكل من أشكال الاعتداء على المنتجات الفكرية والمصنفات الرقمية، أو الحصول على نسخة منها دون موافقة صاحبها، وتعرف بنظم المعلومات على أنها: " سرقة المعلومات من برامج وبيانات بصورة غير شرعية، وتخزينها في ذاكرة الحاسوب أو نسخ برامج معلوماتية بصورة غير قانونية". راجع:

_ طه عيساني، القرصنة الإلكترونية، الضرر الاقتصادي والفكري، مقال منشور بمجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 5، الجزائر، يوليو 2016، ص 107.

[3]– عبد الصبور عبد القوي علي المصري، التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 46.

[4]سامح عبد الواحد التهامي، المسؤولية المدنية من فيرسة النظم المعلوماتية عبر الإنترنت، مقال منشور بمجلة الحقوق، المجلد 40، العدد 3، الكويت، سبتمبر 2016، ص 378.

استهداف مرجح وخروق للشبكة من جانب قراصنة صينيين، وأضاف البيان أن هذه الاعتداءات تشكل تهديداً كبيراً في مواجهة فايروس كورونا[1].

يحدث قرصنة الإنترنت عندما يحمل برنامج من الإنترنت، إن القواعد التي يجب أن تطبق في شراء البرامج وذلك عن طريق Online مثل عمليات الشراء التقليدية، حيث إن القرصنة عبر الإنترنت ممكن أن تأخذ الأشكال التالية[2]:-

1. قرصنة ومهاجمة موقع كامل وبذلك يصبح تحميل البرامج مجانا منها.
2. إرسال البرامج غير القانونية التي لا تحمل بها عبر شبكة pee –to- pee.

قد يصعب تحديد الشخص الذي قام ببرمجة الفيروس، ولكن يصاب عن طريق شخص آخر قام بنقل الفيروس دون قصد، وهو ما يؤدي إلى تعدد من قام بالفعل الخاطئ، ومن ناحية أخرى هناك ضرر جسيم[3] يلحق الأنظمة المعلوماتية لمستخدمي شبكة الإنترنت من جراء الفايروسات التي تصيب هذه الأنظمة أثناء الولوج إلى المواقع الإلكترونية للشبكة[4].

بناء على ما سبق، تؤدي التجارة الإلكترونية والقرصنة التي تحدث عبرها إلى العديد من المشاكل والتي قمنا بذكرها بالسابق، بالإضافة إلى مشكلة أخرى، وهي عدم وجود إطار تشريعي مناسب لهذا النظام من التجارة وخاصة في ظل انتشار وباء كورونا، لذلك سوف نحاول التطرق لبعض الأحكام التي جاءت بها الاتفاقيات الدولية لمكافحة القرصنة الإلكترونية وإلى بعض التشريعات التي تناولت العقوبات التي من الممكن أن تردع القراصنة الإلكترونيين علها تكون سبيل في التخفيف من هجوم القراصنة سواء على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

إن متطلبات تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإجرام المعلوماتي أصبح الشغل الشاغل الذي يؤرق المنظمات الدولية وأصحاب الحقوق على المصنفات الرقمية، وقد قامت الشركات المنتجة للبرمجيات بإيعاز من بعض الدول بإبرام أول اتفاقية متخصصة في مجال مكافحة جرائم الإنترنت، عرفت باتفاقية بودابست لمكافحة الإجرام المعلوماتي[5] وقد أوردت الاتفاقية في فصلها المعنون بـ" الجرائم المتعلقة بانتهاك حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

---

[1]- أيوب رابح، مرجع سابق، ص 164.

[2]عصام سعيد صالح هنانده، أثر تطبيق التشريعات والقوانين في الحد من قرصنة البرمجيات في الأردن، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي " العربي الخامس – الدولي الثاني " الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي والأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي، كلية التربية النوعية، جامعة الزرقاء الخاصة، مصر - المنصورة، 14_15 أبريل2010، ص 2256.

[3]- سامح عبد الواحد التهامي، مرجع سابق، ص 379.

[4]- نفس المرجع، ص 380.

[5]- صدرت اتفاقية بودابست بتاريخ 23_11_2001 الموقعة من دول الاعضاء في مجلس أوروبا والتي تهدف لحماية المجتمع من تفاقم ظاهرة الجريمة المعلوماتية من خلال التعاون الدولي في إطار سياسة جنائية موحدة لملاحقة المجرمين وتقديمهم للعدالة.

"، وتأكيداً لجهود التعاون الدولي ركزت على ضرورة إنشاء مراكز للاتصال وجمع المعلومات بخصوص الجرائم الجنائية المتعلقة بالكمبيوتر، أيضا فقد جاءت اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) حيث تبنت في المادة (69) " مبدأ التعاون الدولي " كحل لمكافحة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية بالطرق المستحدثة، مثل: تبادل المعلومات الإدارية بشأن السلع أو المواد التي تشكل انتهاك لحقوق ملكية الفكرية كالتقليد[1]

من التشريعات التي خصصت لجريمة القرصنة العقوبة المقررة لها، والتي لم تتطرق لها بصفة صريحة باستعمال مصطلح القرصنة وإنما جاءت بمجموعة من الأفعال التي تمثلها، حيث نجد المشرع المغربي قد نص في الفصل 03_607 في فقرتيه الأولى والثانية من القانون الجنائي والذي نص على مايلي: " يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من 2000 إلى 10000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من دخل إلى مجموع أو بعض نظام المعالجة الآلية للمعطيات عن طريق الاحتيال[2]

كما عاقب المشرع من خلال الفصل 05_607 كل من عرقل عمدا سير نظام للمعالجة الآلية للمعطيات أو أحدث فيه خللا، بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من 10000 إلى 200000 درهم. وهو ما يمكن أن يكون الاختراق أو القرصنة سبباً فيه.

نجد أيضا المشرع الأردني قد تحدث عن عقوبات في حالة حدوث القرصنة الإلكترونية والتي تتضمن العقوبات تحت القانون الخاص بحفظ حقوق الطبع والنشر غرامة قدرها ثلاثة آلاف دينار أردني أو أكثر، والحكم بالسجن لمدة تتراوح ما بين ثلاثة أشهر إلى ثلاثة سنوات[3].

بالإضافة إلى ذلك، فقد نص المشرع الفلسطيني من خلال قرار بقانون رقم

(10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية[4] على العقوبة المقررة في القرصنة الإلكترونية وذلك من خلال المادة (20) التي نصت على أنه: " كل من انتهك حق من حقوق الملكية الفكرية أو الأدبية أو الصناعية وفقا للتشريعات النافذة، عن طريق الشبكة الإلكترونية أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات، يعاقب بالحبس مدة لا

[1] طه عيساني، مرجع سابق، ص 112 وما بعدها.

[2] – الباب العاشر من الجزء الأول من الكتاب الثالث من مجموعة القانون الجنائي المغربي تحت عنوان " المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات " صدرت تنفيذه الظهير الشريف رقم 197_03_1 بتاريخ 11 نوفمبر 2013، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5171 شوال الموافق 22 دجنبر 2003.

[3] – عصام سعيد صالح هنانده، مرجع سابق، ص 2259.

[4] – قرار بقانون (10) لسنة 2018، بشأن الجرائم الإلكترونية، منشور بمجلة الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية)، عدد ممتاز 16، بتاريخ 03/ 05/ 2018، ص 16.

تزيد على ستة أشهر، أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار أردني، ولا تزيد على ألف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بكلتا العقوبتين[1].

إلا أنه إزاء تفشي جائحة كورونا، يمكن اعتبار إتيان الأفعال التي تؤدي للجريمة الإلكترونية التي سبق وتحدثنا عنها كافي لتطبيق العقوبة الأشد دون تطلب الحالات المشددة للعقوبة التي نصت عليها التشريعات. وهو ما نهجه العمل القضائي المغربي من خلال ما ذهب إليه الحكم الابتدائي بالقنيطرة بتاريخ 09 أبريل 2020، ملف جنحي عدد 495_2013_20، حينما اعتبر جنحة السرقة في حالة الطوارئ الصحية جناية، يرجع فيه الاختصاص لغرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف[2].

كذلك فإن القضاء الفلسطيني اعتبر جنحة السرقة في حالة الطوارئ الصحية المعلن عنها بتاريخ 2020/03/05 جناية، وذلك من خلال حكم محكمة الصلح بتاريخ 2020/08/06، قضية تحقيق رقم (2020/268)، يرفع فيها الاختصاص إلى محكمة البداية، وذلك بناء للمادة (405) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960، والتي نصت على ما يلي " يعاقب بالأشغال الشاقة كل من ارتكب سرقة في حالة العصيان أو الإضرابات أو الحرب أو الحريق أو غرق سفينة أو أية نائبة أخرى ". وكذلك المادة (03) الفقرة (07) من قرار بقانون رقم (07) لسنة 2020م بشأن حالة الطوارئ[3]، والتي نصت على أنه: " على الرغم من أي حكم قانوني آخر، ودون الإخلال بأي عقوبة أشد ينص على عليها قانون آخر:

كل من يرتكب أي جريمة ضد النظام العام والسلم والاستقرار الأهليين أثناء الطوارئ يعاقب بالحد الأقصى من العقوبة المنصوص عليها قانونياً.[4]

[1]- أنظر أيضا المادة (4) والمادة (6) والمادة (13) من نفس القانون.

[2]- أيوب رابح، مرجع سابق، ص 175.

[3]قرار بقانون رقم (7) لسنة 2020/ بشأن حالة الطوارئ، منشور بمجلة الوقائع (الجريدة الرسمية)، عدد ممتاز 21، بتاريخ 2020/03/25، ص 3.

[4]. المصري عبد الصبور عبد القوي علي، مرجع سابق.

المبحث الثاني: أليات ووسائل الدفع المعتمدة في التجارة الالكترونية وتأمينها

وسائل الدفع المتطورة في الانترنت هي عبارة عن الصورة أو الوسيلة الالكترونية التقليدية للدفع والتي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق الأساسي بين الوسيلتين هي أن وسائل الدفع الالكترونية تتمكن عملياتها وُتسير الكترونيا، ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية فالدفع الالكتروني هو" عملية تحويل لأموال، هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية، أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات.

المطلب الأول : أليات المعتمدة في التجارة الالكترونية الالكترونية

إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة وسيلة بديلة كالشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية؛ لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية،كالعقود

الالكترونية التي تبرم عبر شبكة الانترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية، من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية، بحيث يتم الدفع الكترونيا، وإذا كان يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين، مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس، أو إرسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي، فإن هذه الوسائل لا تصلح بخصوصية التجارة الالكترونية وبمقتضيات ميزة سرعتها، لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الالكتروني من خلال شبكة اتصال لاسلكية موحدة عبر الحاسب.

إن ما يرسخ أهمية وسائل الدفع الالكترونية، الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

*الدفع الالكتروني يتسم بالطبيعة الدولية، أي أنه وسيلة مقبولة من قبل جميع الدول،حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم، خصوصا وأن عمليات التجارة تتوسع إقليميا ودوليا، وبذلك تساعد وسائل الدفع الالكترونية على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع والنقل.

*يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية، وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

*يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد، حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفق المعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

*يتمالدفعالالكترونيبأحدالأسلوبين:

الأول : من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، ومن ثم الدفع لايتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدما.

الثاني :من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بأن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة.

*يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك، أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات ::

النوع الأول: شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم

النوع الثاني: شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

الوسائط المصرفية الالكترونية:وهناك العديد من الوسائط الالكترونية هي صور للوفاء للتعامل عبر الانترنيت التي تستخدم في عملية الدفع الالكتروني، حيث أن تطورا وسائل الدفع في صورة وسائل الكترونية فرض أشكال مختلفة لكيفية تداولها وأهم هذه الأشكال المصرفية ما يلي:

الهاتف المصرفي(Phone Bank):

مع تطورا الخدمات المصرفية على المستوى العالمي، أنشئت البنوك خدمة "الهاتف، المصرفي" لتفادي طوابير العملاء في الاستفسار عن حساباتهم أو بعض الخدمات الأخرى حيث تستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا وخلال الأجازات والعطلات الرسمية أيضا، كما تمكنهم هذه الخدمة من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفع بعض الالتزامات الدورية مثل:دفع فواتير التليفون والغاز والكهرباء، فضلا عن تقديم جميع العمليات

المصرفية هكذا يختفي المفهوم التقليدي للبنك الثابت ويصبح عبارة عن رقم مخزن في ذاكرة التليفون أو عبارة عن عنوان الكتروني على شبكة الانترنيت العالمية، ومن ثم يطلق عليه البنك المحمول أو الهاتف المصرفي .[1]

خدمات المقاصة المصرفية الالكترونية Bankers Automated clearing services "BACS"

حل هذا النظام مكان أوامر الدفع المصرفية. وظهر نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي (RTGS) (systems settlement gross time real)الذي يتم في خدمات مقاصة الدفع الالكترونية للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين المصارف، وذلك ضمن نظام (clearing house automated payment system)للمقاصة الالكترونية المدفوعات CHAPS وهو نظام ينطوي على عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بدون إلغاء أو تأخير، وبنفس قيمة اليوم.

الانترنيت المصرفي:

إننظام الانترنيت القائم على البنك المنزلي، نظام له أهمية كبيرة على مستوى البنوك أو على مستوى العملاء الذين يتوفرون على خطوط الانترنيت، كما تتعدد أشكاله فيما يلي:

- توفير الخدمات المصرفية لكل عملائها، حتى في المناطق البعيدة والنائية والتي لاتتوفر لهذه البنوك فروع فيها
- يمكن العملاء أيضا من التأكّد من أرصدتهم لدى المصارف.
- يقدم وييسر لهم طريقة دفع قيمة الكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا.
- توفير الخدمات المصرفية لكل عملائها، حتى في المناطق البعيدة والنائية والتي لاتتوفر لهذه البنوك فروع فيها.[2]
- يمكن العملاء أيضا من التأكّد من أرصدتهم لدى المصارف.
- يقدم وييسر لهم طريقة دفع قيمة الكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا.
- يساعدهم أيضا ويرشدهم إلى الطريقة المثلى في إدارة المحافظ المالية من أسهم وسندات.
- كما يوضح للعملاء أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية الخاصة بكل الخدمات المصرفية
- يحدد طريقة تحويل الأموال من حسابات العملاء المختلفة

[1]. زيدان محمد: دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – رسالة دكتوراه – قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر – 2005/2004 – ص 88

[2]. لمقاصة: هي عبارة عن عملية تسوية الحقوق والديون بين البنوك بسبب عملياتها المصرفية.

- مدى إمكانية عقد الاجتماعات عن بعد على شاشات الكمبيوتر لمناقشة استفسارات العملاء واستقبال الردود والنصائح المالية من الخبراء المتخصصين في ذلك.

- يعمل الانترنيت المصرفي على تبادل المعلومات في المؤسسة، حيث يدفع كل مساهم مبلغ .معين عن استخدامه للانترنيت.

- كما يعمل الإنترنيت على تحسين استخدام التقنيات التجارية مثل التسويق المباشر.[1]

القابض

عبارة عن وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات وبيانات كل منهما ويتحقق منها عن طريق موقعه على الشبكة، ويتولى مباشرة عملية عرض السلعة أو الخدمة والتسليم والوفاء، كما تستخدم البنوك وسائل نقل الكترونية للمعلومات ذات السرعة نظير عمولة معينة والتي تساعدها على أداء مهامها بكفاءة تتماشى والتطورات الحاصلة في المجال المصرفي.

أشكال تأمين الدفع الإلكتروني

إنالدفع الالكتروني عملية مصرفية دولية متعددة الأطراف، تتم عبر فضاء معلوماتي مفتوح، مما يجعلها عرضة لشتى أنواع السرقة، الغش، النصب والاحتيال فيما يتعلق بالبطاقات الائتمانية أو إساءة استخدامها في النصب على التجار والبنوك. فكان لابدمن اللّجوء إلى وسائل أمان لتوفير الثقة بين المتعاملين وضمان فعالية وسائل الدفع الإلكترونية، مما يضمن نجاح الصفقات التجارية عبر الانترنيت. وتتولّى الجهة التي تقدم خدمة الدفع الالكتروني مهمة توفير الأمان والثقة المتبادلة، حيث يتم تحديد الدائن والمدين أطراف العملية التي تتم بطريقة، من خلال برنامج معد لهذا بحيث لا يظهر الرقم البنكي على الشبكة ويتم الغرض مشفرة عمل أرشيف، يسهل الرجوع إليه، للمبالغ التي يتم سحبها بهذه الطريقة وهذا ما يعرف بنظام المعاملات الالكترونية الآمنة (transaction electronic Secure.

هناك من الشركات التي ابتكرت نظاما أكثر أمانا عند استخدام وسائل الدفع الالكترونية،، وطريقة عمل هذه الشركات في أنها تقوم بأخذ أرقام ومنها شركة ''virtual First'' بطاقات الائتمان للعملاء الذين يودون الانضمام إلى برنامجهم عن طريق الهاتف وباقي البيانات اللازمة ثم تخصص لكل عميل من عملائها رقم حساب

[1] .LakhdarLallem: Systèmesd'information et Banques de donnéesdans la nouvelle réalitéééconomique, l'exprérienceAlgérienne – Thèsedoctorat – Département sciences économiques – Institut des sciences économiquesd'Alger – Universitéd'Alger – 1998 – p 226.

مميز يتكون من مجموعة من الأرقام، وعندما يرغب العميل في الشراء عبر الانترنيت يقوم بإرسال رقم حسابه من خلال البريد الالكتروني إلى التاجر، الذي يقوم بعد ذلك بالاتصال بهذه الشركة للاستفسار عما إذا كان الشراء سيتم دفع مقابله أولاّ، وهنا تقوم الشركة بسؤال العميل من خلال العنوان المسجل لديها إن كان يرغب في قبول أو رفض الشراء. وعند القبول يتم التصديق على الشراء وتقيد الشركة قيمة المشتريات على رقم الحساب بطاقة الائتمان وتؤكد للتاجر أنها ستدفع مقابل المشتريات، وإذا ادعى العميل عدم معرفته كليا بالصفقة فإنه يتم إصدار رقم حسابه جديد له، ويصبح الرقم القديم غير ساري المفعول، وفي حالة عدم تمكن الشركة الاتصال بالعميل يتم رفض الشراء، وهذه الشركة تعطي الأمان للتعامل من خلال الشبكات المفتوحة للانترنيت، إذ لن يتم التنصت على معاملاته ولن يتم استغلال رقم بطاقة الائتمان الخاص به مما يولد الآمان لدى . المتعاملين بهذه الشبكة ويعطى لها المصداقية.

المطلب الثاني: وسائل الدفع الالكترونية وحجم الطلب عليها:

نتيجة للتطورات التي عرفتها التجارة الالكترونية حولت البنوك أغلب وسائل الدفع إلى وسائل دفع الكترونية وتعددت هذه الأخيرة واتخذت أشكالا تتلاءم مع طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنيت، وكانت أولها البطاقات البنكية والتي تطورت من البطاقة ذات الشريط المغناطيسي إلى البطاقة ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسائل دفع أخرى الكترونية ونظرا للدور الفعال الذي أصبحت تلعبه وسائل الدفع الالكترونية فسوف نركز دراستنا في هذا المبحث على الأنواع المختلفة لوسائل الدفع الالكترونية، ايجابياتها وخصائصها، وكذا حجم الطلب عليها.

البطاقات البنكية والبطاقات الذكية

تعتبر البطاقات البنكية والبطاقات الذكية كبديل عن النقد العادي إذ أن التوقعات تشير بأنها ستحتل مكانة بارزة في التعاملات المصرفية الالكترونية في المدى الطويل.[1]

البطاقات البنكية وأنواعها:

تعرف البطاقات البنكية على أنّها "عبارة عن بطاقة مغناطيسية تصدرها البنوك والمؤسسات المالية، والتي تسمح لحاملها بتسديد ثمن المشتريات أو سحب أموال من الماكنات، فهي بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها تصدرها .جهة ما – بنك–، أو شركة استثمار، يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه، ورقم حسابه وهي التي يتم صرف الأموال من البنوك بواسطتها من خلال ماكينات الصرف .وللبطاقة البنكية

[1]. نادر شعبان، إبراهيم السواح: النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية –الدار الجامعية ، الإسكندرية 2006 – ص 16.

عدة تسميات إلا أن مسمى بطاقات الإئتمان هو الأكثر شيوعا وذلك الآلية . وهناك عدة أنواع لأنها بجانب كونها وسيلة دفع فإنها تعطى لحاملها ائتمانا قصير الأجل من هذه البطاقات لعلّ أهمها ما يلي:[1]

الدفع بطاقة Débit Card

و تخول حاملها سداد مقابل السلع والخدمات، حيث يتم تحويل ذلك المقابل من حساب .لذلك تعتمد هذه البطاقة على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك العميل إلى حساب التاجر . ويتميز هذا النوع بأنه في حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة لا يعطى العميل أي ائتمان، إذ أنه يمكن العميل الوفاء بقيمة السلع والمشتريات والخدمات بدلا من الوفاء النقدي حيث يقدم العميل البطاقة إلى التاجر أو مقدم الخدمة، ويوجد لدى التاجر جهاز خاص متصل بمركز البطاقات لدى البنك المصدر للبطاقة. وتمرر البطاقة في هذا الجهاز فيتم قراءة بياناتها من خلال الشريط الممغنط الموجود خلف البطاقة ويتم الاتصال بمركز البطاقات آليا ثم يتم الاتصال بالفرع المفتوح لديه الحساب ويتم الاطلاع على رصيد العميل، فإن كان يسمح بالخصم يتم آليا وتضاف القيمة لحساب التاجر، وبذلك تتم عملية الشراء. أما .إذاكان الرصيد لايسمح فسيتم ظهور ذلك على الجهاز بما يفيد عدم إتمام العملية فيتم إلغاؤها يمكن أن نميز بطاقات الدفع من خلال معيارين:[2]

أ- معيار إقليم قبول البطاقة:

وفقا لهذا المعيار وجد نوعان من البطاقات:

بطاقة الدولية: مثل فيزا، ماستر كارد، أمكس، دينرز كلوب ويمكن استخدامها داخل البلاد المصدرة وخارجها.

طاقة المحلية: تستخدم داخل البلد المصدرة فيه وبالعملة المحلية

ب- معيار طريقة تسوية العمليات المنجزة بالبطاقة:

نميز وفقا لهذا المعيار ثلاثة أنواع:

بطاقات الخصم الفوري:

تستخدم كأداة وفاء فقط حيث يحصل حامل البطاقات على احتياجاته من السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة ويتم الخصم مباشرة لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب الجاري المفتوح لدى البنك المصدر دون الانتظار إلى إعداد كشف حساب البطاقة والذي يستخدم هنا كوسيلة لعرض البيانات .

[1]. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة وإقتصاديات البنوك – الدار الجامعية – 2001 – ص 260

[2]. بد الحميد بسيوني، عبد الكريم عبد الحميد بسيوني: أساسيات ومبادئ التجارة الالكترونية – دور السحاب للنشر والتوزيع (2 – –)مصر 1997 – ص 72

طاقات الدفع الآجل:

الأصل في بطاقة الائتمان على أساس الدفع الشهري بأن يقوم البنك المصدر بجمع الفواتير الموقعة من قبل حامل البطاقة ومطالبته بها دوريا مرة كل شهر في تاريخ معين. ويقوم العميل بدفع ما عليه من مستحقات نتجت عن استخدام البطاقة بما لا يتجاوز تاريخ الاستحقاق الذي يحدده البنك المصدر. ويمتد هذا التاريخ عادة من شهر إلى حوالي شهرين في أقصى الحالات، وذلك ابتداء من تاريخ ثبوت الدين في ذمة حاملها بموجب استخدام البطاقة أو بالسداد. وتمثل هذه المدة فترة السماح التي يستفيد بها حامل البطاقة مجانا دون احتساب أيفي بعض الأحيان الأخرى- من تاريخ إرسال البنك المصدر لكشف الحساب ومطالبة العميل فوائد عليها.

بطاقات الائتمان(Credit Card):

هذه البطاقة تمثل ائتمانا حقيقيا لحامل البطاقة، حيث يتمتع حاملها بائتمان فعلي من البنك المصدر لها حيث لا يلزم الوفاء فورا بالسداد. وعادة تتضمن العلاقة بين البنك والعميل تنظيما للتسهيلات الائتمانية المقدمة للعميل وشروط هذه التسهيلات سواء من حيث فترة السماح التي يبدأ الخصم بعدها من حساب العميل كما يتضمن الاتفاق الحد الأقصى للمبالغ المسموح استخدامها أو مواعيد الوفاء بها وتستخدم بطاقة الائتمان كوسيلة دفع لأجل محدد.

البطاقات الذكية:

البطاقة الذكية عبارة عن بطاقة في حجم بطاقة الائتمان المعروفة، مثبت بداخلها ذاكرة الكترونية أو دائرة الكترونية متكاملة. ويسجل في ذاكرة البطاقة قيمة مالية معينة، كما يجري .فهي كمبيوتر تسجيل العمليات وخصم المسحوبات من هذه القيمة وحساب الرصيد المتبقي متنقل، وتمثل حماية كبيرة ضدالتزوير وسوء الاستخدام، حيث تتيح الأجهزة قراءة البطاقات.

كما يثبت عليها شريط ممغنط يحمل شريحة الكترونية أو أكثر، أي حاسب صغير مزود بذاكرة مصاحبة، حيث يكون قادرا على أن يخزن، ويسترجع ويعالج البيانات، كما يمكن استخدامه في مجالات عديدة، مثل الصحة والأمن، ويلاحظ أنه يمكن إعادة شحنها عند أي منفذ إلكتروني.

يمكن القول أن البطاقة الذكية تنفرد عن البطاقات الائتمانية وغيرها بالسمات الآتية

- فهي في حقيقة الأمر عبارة عن محفظة رقمية (Wallet Digital) تضم أرقاما رمزية تعبر عنها أرقام معينة توجد على الشريحة المشار إليها، مقابل المحفظة العادية التي تحتوي على نقود ورقية من فئات وقيم معينة تعبر عنها أيضا الأرقام المدونة على كل ورقة من هذه الأوراق النقدية.

– تتّسم بسهولة الحصول عليها، وذلك من خلال منافذ الصرف الإلكتروني، ومراكز البيع التجارية، والهواتف وأجهزة التليفزيون التفاعلي. ويعلق البعض قائلا: إنهذه البطاقات الذكية .قد تصبح دفتر شيكات المستقبل، حيث تعكس كل تعاملات العميل الماليةومدفوعاته.

نظام على الخط line On

هو نظام مكون من منظمات، شبكية ترتبط عبر الخط المفتوح المفتوح (line On) مع زبائنها ومستفيدها ويعني أن المستهلك لا يحوز شخصيا النقد الالكتروني، وإنما يعهد بالمدفوعات إلى طرف ثالث وهو البنك المنوط به حيث يتولى البنك كل التحويلات الخاصة بالنقد الالكتروني، ويمسك الحسابات النقدية للمستهلك بحيث يطلب إلى التجار الاتصال ببنك المستهلك لتلقي السداد .ويتم ذلك بوجود آلة لدى التاجر تقوم بقراءة بطاقات الدفع وتكون عن المشتريات المستهلك موصولة بالحاسوب الموجود لدى البنك أو مركز التسويات أو مركز الترخيص.[1]

[1]. سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق: التجارة الالكترونية – دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن 2004 – ص 16.

المبحث الثالث: أثار جائحة كورونا على التجارة الإلكترونية

المطلب الأول : الخدمات الرقمية في ظل جائحة كورونا

مثلت التكنولوجيا خلال أزمة كورونا الخط الرفيع الذي يضمن البقاء في المنزل واستمرارية العمل، إذ مكنت من تحقيق الحد الأدنى لسيرورة المرافق العامة دون الاضطرار لخرق الحظر الأمر الذي يحول الرقمنة إلى منزلة أكبر وأشمل في حياتنا إذ لنتعود هدفا في حد ذاتها بالأداة محورية لتحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وإن جائحة كورونا اختزلت عشر سنوات على الأقل في عمر التحول الرقمي إذ تسابقت الدول الزمن لوضع أسس هذا الانتقال وأرغمت الجميع على تكريسها على الأقل لتسيير بعض الأعمال و المعاملات اليومية داخل الإدارات والمؤسسات، وسعتعدة دول إلى الاستثمار بأقصى درجة في التكنولوجيات لتلبية حاجيات الناس وفشروط الحظر والتباعد الاجتماعي في محاولة لتدارك وأخطاء التلكؤ والتأخر الماضية ولضمان استمرارية القطاعات الحياتية مع تواصل خطر الجائحة .[1]

أولا: استخدام نظم الذكاء الاصطناعي

واستطاعت الدول التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التحول الرقمي أن تتمكن من محاصرة انتشار المرض، إذ استخدمت نظم الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والروبوتات كبديل عن الطواقم البشرية لتقديم الخدمات الطبية الضرورية للمريض، واعتمدت على البيانات الضخمة ونظم المراقبة الشاملة ونظم التعرف على الوجوه في الكشف المبكر عن الحالات المصابة أو التي يمكن أن تتعرض للإصابة، كما اعتمدت على الدرونز والروبوتات في عمليات تعقيم الشوارع والمناطق الموبوءة وتوجيه الإرشادات للمارة في الشوارع والتأكد من الالتزام بالتعليمات الطبية، واستطاعت الدول التي تحولت رقمية أن توفر حياة شبه طبيعية للأفراد سواء للعملأ والتعليم ولكن عن بعد، من خلال نظم الحكومات الذكية ونظم الفيديو التي مكنت الكثير من الأفراد من ممارسة أعمالهم اليومية ويسرت على الطلاب متابعة دروسهم ومحاضراتهم[2] .

واستطاعت الدول التي تحولت رقمية أن توفر حياة شبه طبيعية للإفراد، سواء للعملأ والتعليم ولكن عن بعد عبر نظم الحكومات الذكية ونظم الفيديو، التي مكنت الكثير من الأفراد من ممارسة أعمالهم اليومية ويسرت على الطلاب متابعة دروسهم ومحاضراتهم، واتجهت العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة إلى تخفيف تواجد الموظفين

---

[1]. **قاسميش.،وملوكيأ،** "**2018**مؤشرات جاهزية الولوج إلى الإقتصاد الرقم، قراءة تحليلية لوضعية الجزائر على ضوء مؤشر الجاهزية، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية .العدد . 03 ، ص 47.

[2].محمد رزق محمد عبد الحميد، تأثير فيروس كورونا عاى الاقتصاد العالمي ، 10-09-2020:

داخل العمل وتبنين مطالب عمل من المنزل، تجنب الانتشار العدوى، وقد كانت الشركات التكنولوجية العملاقة هي الرائدة على مستوى العالم في تحقيق العمل عن بعد، ومن هذه الشركات [1]

ويعد العمل في المنزل أو لشكل ظهر للعمل عن بعد وذلك بتأدية الأعمال في المنزل، إذا يستخدم العمال وسائل الاتصال الحديثة في تنفيذ العمل المطلوب منه في منزله ولحساب صاحب العمل، ويغطي مجالا تواسعة منها المديرين التنفيذيون إلى المهنيين إلى الأعمال المكتبية، ومن العمل بدوام كلي إلى العمل بدوام جزئي، ومن العمل في المنزل كل وقت الدوام تقريبا إلى العمل من فترة إلى أخرى في المنزل وأخرى في مواقع العمل التنفيذي، وتتمثل هذه الصورة بالعمل في حالات الطوارئ التي قد تتعرض لها الدولة أو المؤسسة أو في حالات الاضطرابات أو الأعاصير والظروف الجوية الصعبة التي يستحيل العمال الوصول إلى أماكن العمل ويتطلب انجاز العمل من خارج المكان العمل .[2]

ثانيا: التعليم عن بعد في ازمة كوفيد 19

إغلاق المدارس نتيجة الأزمات الصحية وغيرها من الأزمات ليس بالأمر الجديد، على الأقل في العالم النامي، والعواقب المدمرة المحتملة معروفة جيّدا، ومنها: فقدان التعلم وارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة وزيادة العنف ضد الأطفال وحمل المراهقات والزواج المبكر.

ولكن جائحة كوفيد-19، تميزت عن جميع الأزمات الأخرى بأنها أثرت على الأطفال في كل مكان وفي نفس الوقت.

والأطفال الأكثر فقرا وضعفا هم الأكثر تضررا عندما تُغلق المدارس، ولذا سارعت الأمم المتحدة للدعوة لاستمرارية التعليم وفتح المدارس بأمان، حيثما أمكن، مع بدء الدول في فرض تدابير الإغلاق وقالت أودري أزولاي، المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) "للأسف، إن نطاق وسرعة الاضطرابات الحالية في التعليم لا مثيل لها، وإذا طال أمدها يمكن أن تهدد الحق في التعليم.

وترتب على أزمة كورونا تعطيل وإغلاق المدارس و الجامعات في حوالي (158) دولة، بما يشمل إجمالي (213).مليار طالب متضرر وهو ما يقترب من نسبة (70%) من إجمال المتعلمين حول العالم، يمثل نصيب الدول العربية منها نحو 83 مليون طالب مدرسي تضمن أعداد المتسربين من التعليم

[1]. بوعافية رشيد ، " **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية وبنوك ، جامعة البليدة ، 2005 ، ص 24 .

2- هدى زوير مخلف ، ا" لإقتصاد المعرفي والتنمية البشرية (إطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة)" ، مذكرة دكتوراه فلسفة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الكوفة ، 2009 ،ص 20

والمتوقفين عنه بفعل الحروب والصراعات بحسب منظمة اليونسكو، وعلى ذلك اتجهت بعض الدول إلى استخدام وسائل رقمية كحل بديل حتى يمكن اكمال المسيرة التعليمية عبر عدة أساليب مثل؛ إجراء

المحادثات بين التلاميذ والمعلم عبر دردشة الفيديو، وإلقاء دروس مباشرة عبر عدة تطبيقات تعليمية، إضافة إلى البث التلفزيون طوال اليوم لدروس معتمدة في مختلف المواد التعليمية، وتجدر الإشارة إلى إن بعض الدول كانت قد بدأت في استخدام الآلية الرقمية في التعليم، مثل الوليات المتحدة الأمريكية؛ إذ يتلقى أكثر من ثلث الطلاب الأمريكيين في الجامعات دورة واحدة على الأقل عبر تقنية التعليم عن بعد، كما ينخرط طلاب المدارس في التعلم عبر الانترنت .[1]

ويعد التعليم عنب عد (Learning Distance) أحد أهم المفاهيم والتقنيات الحديثة التعليم بكافة مستوياته، وقد أصبح هذا النوع من التعليم ركنا مهم اللاقتصاد المعرفي، والجدير بالذكر أن التعليم عن بعد، أو مايسمى أحيانا التعليم الإلكتروني المحوسب أو التعليم عبر الإنترنت لا يعني تدريس المناهج وتخزينها على أقراص مدمجة، ولكن جوهر التعليم عن بعد هو النمط التفاعلي، إذ يعني وجود مناقشات متبادلة بين الطلبة وبعضهم، والتفاعل مع المحاضر، فهناك دائما معلم يتواصل مع الطلاب ويحدد مهامهم واختباراتهم، وهنا كعدة آليات للتعليم عن بعد، إما عبر تقنية الفيديو كونفرنس vide (conference)أو المحاضرات المباشرة (Live) [2]

المطلب الثاني: تقييم سوق العمل في مجال التجارة الالكترونية عالميا في ظل جائحة كورونا

أفرز التطور الكبير والمتسارع في عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وظهور شبكة الانترنت كائنا جديدا لم يكن معروفا عند الاقتصاديين من قبل وهو مصطلح التجارة الالكترونية، التي جعلت العالمي تحول نحو الاقتصاد الرقمي .[3]

انبثق من مصطلح التجارة الالكترونية فكرة العمل عن بعد، والذي يعد من مجالات العمل المستحدثة في أواخر القرن العشرين، إذ يعتبر العمل عن بعد من المفاهيم الحديثة التي طفت على سطح الاقتصاد في الآونة الأخيرة، وبدأت تتغلغل في حياتنا اليومية بشكل سريع، وارتبط ظهور هذا المفهوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وما استحدثه هذا العالم من أدوات جديدة، "ومما لاشك فيهأن مصطلح العمل عن بعد قد

1- إبراهيم عبد السلام ، "التجارة والأعمال الإلكترونية" ، ماهي لخدمات الكمبيوتر، الإسكندرية ، بدون سنة ، ص116-117-118-119

2- عمرو أبو اليمين عبد الغني ، " دور الإنترنت في تغيير الإستراتجيات التسويقية وتوجه العملاء نحو السوق الإلكتروني " ، الملتقى الإداري الثالث : إدارة التغيير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري ، جامعة القصيم ، السعودية ، 2005 .ص 08 .

3- عبد الرحمان بن عنتر ، عبد الرزاق حميدي ، " إقتصاد المعرفة وتعزيز تنافسية المؤسسة –مع الإشارة لحالة الجزائر –" ، الملتقى الدولي الرابع حول : : المنافسة والإستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف ، ص18 .

انبثق من مفهوم التجارة الالكترونية، وهي تعد اللبنة الأساسية لمفهوم العملعن بعد، وقد تم تعريفه على أنه انجاز العمل من موقع بعيد عن مكان عمل الشركة باستخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة : الحاسب ، الهاتف المحمول، الفاكس "،4لذلك كّ يفه الكثيرون على أنه ليس وظيفة بحد ذاته لكنه وسيلة لأداء العمل. ينتشر العمل عن بعد بشكل كبير في الدول المتطورة والمتقدمة في مجال الاتصالات والانترنت أكثر من غيرها من الدول، وهذا التطور يعد من أهم مؤشرات التعامل بالعمل عن بعد.

فرضت التجارة الالكترونية نفسها على ا قع العملي على اعتبار أّ ن استغلال الوسائط الالكترونية في عملية التسويق الالكتروني لم تبق قاصرة على رجال الأعمال والشركات، وإنما تم استغلالها من قبل الصيادلة والمستشفيات وكافة المواطنين، حيث أصبح البيع عبر المواقع الالكترونية يشمل كل المنتجات، مما يستدعي توسيع نطاق الحماية الخاصة بالمستهلك .

يمر العالم في الوضع الراهن بظروف استثنائية بسبب انتشار فيروس كورونا كوفيد ،19الذي دفع بكل سلطات دول العالم إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية أو الحجر الصحي كما أطلق عليه في بعض الدول، مما رتب إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية وحظر التجّ ول الغير المرخص به، والالتزام بقواعد الحجر الصحي.

كل هذه الظروف الفجائية خلقت هلعا واسعا وسط صفوف بعض المواطنين للتوجه نحو التسوق الالكتروني بدرجة كبيرة جدا من أجل اقتناء المنتجات والسلع الكافية طيلة الحجر، واستبعاد التعامل معا للأسواق التجارية والمحلات التي تقوم بالبيع التقليدي، والتي لجأت لرفع ثمن المنتجات والسلع بل والأكثر من ذلك احتكارها، بطريقة تتنافى مع قانون حرية الأسعار والمنافسة.[1]

أولا : الآثار الايجابية لجائحة كورونا على سوق العمل في التجارة الالكترونية.

تسببت الأوضاع الراهنة الناتجة عن جائحة كورونا المستجد في انهيار البورصات وخلق أزمة اقتصادية لجل الشركات، ناهيك عن أزمة خانقة في سوق العمل، لذا لجأ الجميع إلى الخدمات الإلكترونية والأدوات الجديدة التي تسمح لهم بالتكيف مع الظروف الاستثنائية السائدة حاليا بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد الذي، مما جعل شركات قطاع التكنولوجيا والإنترنت المستفيد الأكبر من هذه الجائحة، ناهيك عن ظهور ثورة حقيقية حول العمل عن بعد.لا نستطيع الجزم بأّن ما تمر به عقود العمل في ظل الحظر الكلي أو الجزئي للدول تشملها جميعا عموما لاقوة القاهرة، إذ لم تتأثر بعض القطاعات بجائحة كورونا مثل مصانع وشركات المعدات الطبية وبعض المجالات

1- قيمة سوق تكنولوجيا المعلومات والإتصال في السعودية ، متاحة على الربط-http://www.vb.se-te.com/threads/10310 12.4 ، يوم 2011/08/22.

الغذائية، شركات التصميم والإعلان والتي تستطيع أن تدير عملها من المنزل عن طريقالانترنت، وبهذا تجسد العمل عن بعد بشكل واسع، ناهيك عن رواج التجارة الالكترونية للشركات والمحلات التي استخدمت تطبيقات التسوق والبيع الالكتروني ،مما أدى إلى ازدهار سوق العمل في هذا المجالعّ رف أغلب الفقهاء البيع الالكتروني ضمن مفهوم التجارة الالكترونية للتقارب الموجود بينهما ،حيث عرف على أنه ": العملية التي تتم بين طرفين –بائع ،ومشتري– أو أكثر عن طريق استخدام الكمبيوتر عبر شبكة الانترنت "،كما يعد كذلك " نظام إلكتروني يتيح التعامل في السلع والخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية، وكذلك تنفيذ العقود المتعلقة بهذه السلع والخدمات"،أو هو"الأعمال التجارية التي تتم بين التجار والمستهلكين أو بين بعضهم البعض عن طريق التبادل للبيانات وباستخدام وسيلة الكترونية."

أثر فيروس كورونا بشكل كبير على سوق العمل التجارة بأشكالها سواء التجارة التقليدية أو التجارة الالكترونية، وإن انتعشت التجارة الالكترونية من هذا التأثير بشكل كبير وهذا لفرض جائحة كوفيد19على المجتمعات البقاء في المنزل والتقليل من الاحتكاك في الشوارع، وهذا هو نفسه سبب تعزيز التجارة عبر الانترنت خلال الفترة الحالية. ووفقا للبيانات الأخيرة ال أصدرتها الحكومة الأمريكية بخصوص التسوق عبر الإنترنت وتأثير فيروس كورونا على التجارة الإلكترونية والتجارة بشكل عام، أن من المتوقع زيادة نسبة التجارة عبر الانترنت في هذا العام إلى 12%أعلى من السنة السابقة، كما بلغ حجم التجارة الإلكترونية في الكويت 1،1مليار دولار.

سجلت التجارة الالكترونية ازدهارا واسعا في فتح مناصب العمل عن بعد، إذ أعلنت الشركة العالمية أمازون" للتجارة الإلكترونية إحداث 100ألف منصب من الوظائف التي لا تتطلب حضورا إلى المكاتب ولا تحركا في الخارج، عن طريق العمل بالدوام الجزئي في جميع أنحاء العالم لمواجهة الطلب المتزايد للتسوق عبر الانترنت، وتراهن "أمازون" على برنامج زبائن افتراض ي جديد لإحداث قرابة 5آلاف وظيفة بدوام جزئي خلال السنة المقبلة، الأمر الذي سيسمح للراغبين أن يعملوا من بيوتهم بمثابة مندوبين في خدمات الزبائن دوام جزئي يقارب عشرين ساعة في الأسبوع، مع الاستفادة من امتيازات مالية تقدمها الشركة مثل الإجازة المدفوعة الأجر، وبرامج الادخار والرعاية الصحية.

سجلت كذلك العديد من شركات الشحن والتوصيل ازدهارا في نشاطها، فعرفت انتعاشا في سوق العمل بها بعد أن تعرضوا لضغط مهول للعمل في ظل هذه الظروف مما فتح المجال لخلق من اصب جديدة لتسهيل سلاسل الإمداد أو الإشراف على توصيل الشحنات واستلامها.

من الآثار الايجابية الأخرى المسجلة لجائحة كورونا على التجارة الالكترونية ارتفاع أسهم المبيعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية، حيث احتلت المراكز الأولى في نسبة المبيعات والربح، خصوصا في مجال العناية الصحية مثل أقنعة الوجه، القفازات، والمعقمات وغيرها ،إضافة لفرصة كسب عملاء جدد لم يستخدم واقبلا التسوق الالكتروني، ناهيك عن التطور الملحوظ في نظام المدفوعات عبر الإنترنت.

تعد التجارة الإلكترونية بصيص أمل للتجار وللعمالة من كل المجالات وباختلاف الثقافات، بعد أن سجلت مسارا جيدا في الدول المتطورة التي عرفت طفرة في التسوق الإلكتروني، لتصبح التجارة الإلكترونية دواً ء للعديد من الأسواق والمحلات التجارية من الإفلاس، والتي ستمنح فرص عمل لأكبر فئة من العمال وتحميهم من شبح البطالة.[1]

ثانيا : الآثار السلبية لجائحة كورونا على التجارة الالكترونية

أثبتت التجارة الالكترونية نجاحها على مدار سنين عديدة دون تسجيل مشاكل سلبية ناتجة عنها فيظل الظروف العادية، لكن بسبب الوضع الحالي تم تسجيل بعض الملاحظات السلبية التي قد تتأثر بها التجارة الالكترونية خاصة التخلف عن مواعيد استلام الشحنات، إذ يعتبر من التأثيرات السلبية المتوقعة بسبب اندفاع الأفراد للتسوق عبر الإنترنت، لذاُ سّ جل التأخير عن مواعيد التسليم الاعتيادية بسبب تقليل ساعات العمل وتقليل العمالة، ومن ناحية أخرى نقص العناصر المطلوبة في المخازن وهذا نتيجة لزيادة الطلبات خلال الفترة الأخيرة بسبب فيروس كورونا.

أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على المستهلك الالكتروني، حيث لم يبق التوازن الذي كان قائما بين العرض والطلب قبل انتشار الفيروس، فقد خالفت بعض المتاجر الالكترونية المقتضيات القانونية المنصوص عليها، كما ساهم الطلب المتزايد من أجل شراء منتجات العناية الصحية والوقاية من المرض مثل القفازات، الأقنعة الطبية، المطهرات، في ارتفاع الأسعار حيث استغل أصحاب الأعمال والشركات الوضع أسوء استغلال .

1 – أخبار الأردن ، متاحة على الربط http://www.jordanews.com/jordan/5088.html ، يوم الإطلاع 2011/08/22.

المطلب الثالث: أثر جائحة كوفيد19 على التجارة الإلكترونية في الجزائر

حسب التقرير السنوي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقدمت الجزائر با 27 مرتبة على الصعيد العالمي في مجال التجارة الإلكترونية، وأشار التقرير أن الجزائر تعد من بين الدول الأربعة التي حققت أكبر تقدم على الصعيد العالمي، وهذا رفقة كل من البرازيل والتي تقدمت ب10 مراتب، غانا والتي تقدمت ب20 مرتبة، جمهورية لاوس والتي تقدمت ب11مرتبة، بسبب التحسينات الكبيرة في الموثوقية البريدية .

وأشار آخر تقرير للموقع الالكتروني "داتاريبورتال "DATAREPORTAL المختص في الاحصائيات المتعلقة بأنترنت الهاتف الثابت والنقال في العالم إلى أن عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر ارتفع ب3,6 مليون في ظرف سنة منتقلا بذلك إلى26,35 مليون مستخدم، وأبرز التقرير أن الجزائر أحصت إلى غاية 31 جانفي الفارط 26,35 مليون مستخدم ما يمثل زيادة تقدر ب3,6 مليون مستخدم (16%) منذ جانفي ولقد قامت الجزائر في هذا الإطار بجملة من الإجراءات التي تم اتخاذها في سبيل التصدي لتأثيرات كورونا، والمتمثلة في:

- التوزيع المجاني لنهائيات الدفع الإلكتروني مع توفير خدمة المرافقة والصيانة المقدمة للتجار المصرح لهم بمزاولة أنشطتهم خلال فترة الحجر الصحي، على سبيل المساهمة في استراتيجية الحكومة الرامية لتعميم وسائل الدفع الإلكتروني والاندماج المالي و تأمين مرونة المعاملات بين المتعاملين الاقتصاديين.
- تم توزيع 3840433 بطاقة ذهبية خلال سنة 2020 بزيادة قدرها335.45 % مقارنة بسنة 2019التي شهدت توزيع 881947 بطاقة .
- عرفت خاصية الدفع عبر الأنترنت عبر منصة بريد الجزائر زيادة من حيث عدد العمليات، فقد تم تسجيل معدل نمو يقدر ب + 487٪ حيث تم تسجيل 3939623عملية خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 671199 عملية .

- شهد عدد العمليات المنفذة على أجهزة الدفع الإلكتروني لبريد الجزائر ارتفاعا كبيرا، حيث بلغ معدل النمو نسبة + 773% سنة 2020.
- ارتفاع كبير في عدد التحويلات عبر "بريدي موب"، حيث بلغ معدل النمو 557%+ سنة 2020. –دخول قابلية التشغيل البيني للمنصات النقدية التابعة للشبكات البريدية والبنكية حيز التنفيذ، مما يسمح للمواطنين الحاملين للبطاقات الذهبية وبطاقات الدفع البنكية بإجراء عمليات السحب أو التحويل عبر موزعات مكاتب البريد والبنوك. – إطلاق خدمة إنتاج وتوزيع البطاقات الذهبية(خدمة PREMIUM) خلال أجل مخفض يقدر ب 5 أيام.
- إطلاق خدمة السحب بدون بطاقة (Cardless) والتي تسمح لزبائن بريد الجزائر الحاملين للبطاقة الذهبية إجراء عمليات سحب الأموال عبر جميع شبابيك الدفع دون استعمال بطاقة السحب، حيث سجلت هذه الخدمة 54327 عملية بمبلغ يقدر ب 58056600 دينار جزائري .
- إطلاق خدمة "بريدي باي" للدفع الجواري عن بعد، وهي خدمة آمنة للغاية تسمح بالدفع عن طريق تقنية المسح عبر الهاتف النقال لرمز الاستجابة السريعة دون اللجوء إلى أجهزة الدفع الإلكتروني TPE .
- إطلاق خدمة تعبئة رصيد الهاتف المحمول للمتعاملين الثلاثة عبر تطبيق بريدي موب

التجارة الإلكترونية C2B في الجزائر من 2016 – 2020

على الرغم من عدم تطور الجزائر في مجال التجارة الإلكترونية إلا أنها لجأت خلال السنوات الأخيرة إلى التبادلات الإلكترونية ما بين المنظمات والزبائن تمثلت في البيع والتجزئة الإلكتروني. ويتم التعامل بين المنظمة والأفراد سواء على مستوى السوق المحلي أو الدولي. وعليه يمكن تمثيل التغيرات في قيمة مؤشر التجارة الإلكترونية C2B خلال الفترة الممتدة ما بين 2016–2020 في الشكلين المواليين

الشكل تطور قيمة مؤشر التجارة الإلكترونية C2B خلال الفترة الممتدة ما بين 2016- 2020

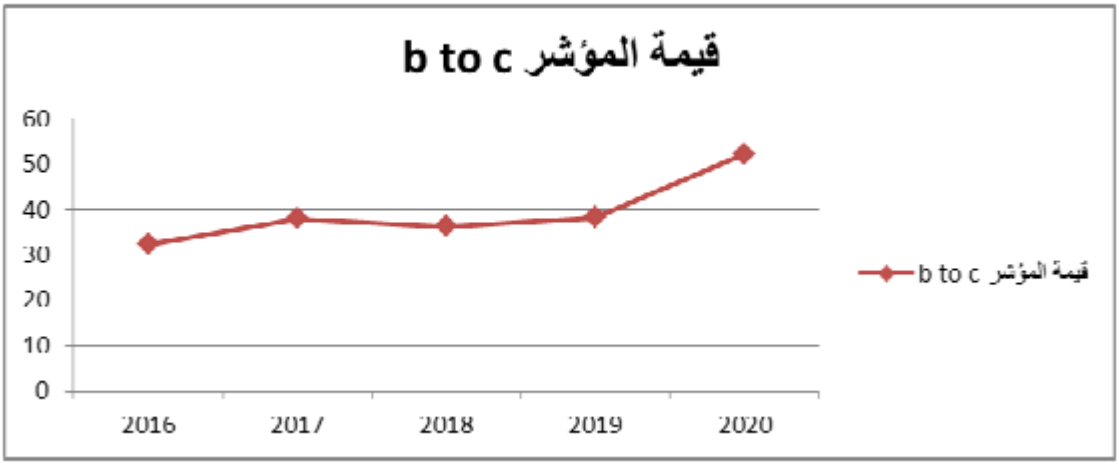

نلاحظ من خلال الشكل رقم 02 أن قيمة مؤشر C2B سنة 2016 كانت تقدر بحوالي 32.3 ، حيث احتلت الجزائر المرتبة 95 عالميا، بينما في سنة 2017 بلغت قيمة المؤشر C2B حوالي 38واحتلت المرتبة 97 وذلك يفسر تقدمها عن السنة التي قبلها عالميا.

أما في سنة 2020 فقد تقدمت الجزائر ب 27 مرتبة عن سنة 2019 حيث قدرت نسبة المؤشر C2Bب52.2 وهذا التقدم الجيد الذي حققته الجزائر يعود حتما إلى ما تسببت فيه جائحة كوفيد 19 والتي دفعت العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة نحو تطبيق التجارة الإلكترونية والاستفادة من مميزاتها

أما الشكل أدناه فيمثل كل من المؤشرات الفرعية لمؤشر التجارة الإلكترونية :C2B

الشكل: تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الإلكترونية C2B في الجزائر خلال 2016 – 2020 .

الشكل تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الإلكترونية C2B في الجزائر خلال 2020/2016

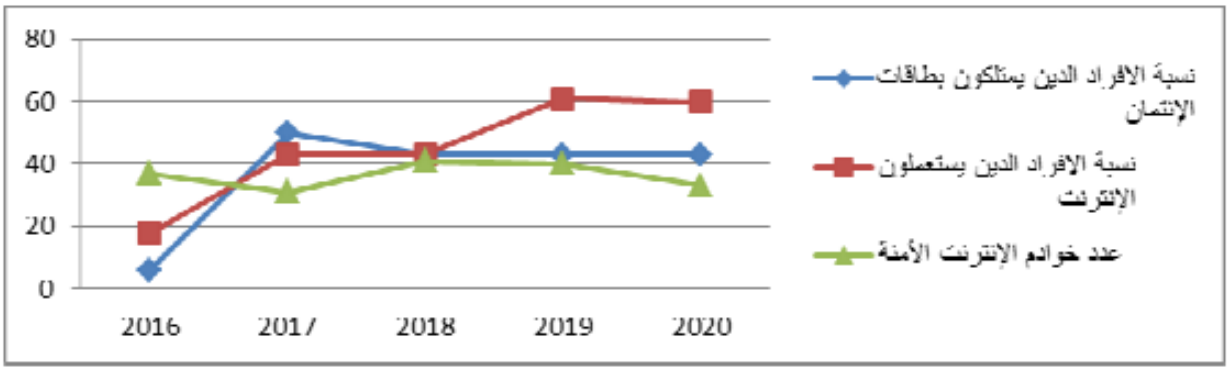

نلاحظ من خلال الشكل رقم 03 بأن مؤشر C2B للتجارة الإلكترونية في الجزائر يستند على ثلاث مؤشرات فرعية والتي هي نسبة الأفراد الذين يستعملون الإنترنت، نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان وعدد خوادم الإنترنت الآمنة، ويمكن القول بأن خلال سنة 2020 كانت أكبر نسبة مساهمة في مؤشر C2Bتعود للأفراد الذين يستعملون الإنترنت، ثم تلتها نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان فعدد خوادم الإنترنت الآمنة.

تطور نشاط الدفع على الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2016 /2021

منذ أكتوبر 2016، أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر، وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة (شركات توزيع الماء والطاقة " الغاز والكهرباء"، الهاتف الثابت والنقال، شركات التأمين، النقل الجوي وبعض الإدارات). ويوجد 83 موقع تجاري منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البنكي ما نتج عنه حوالي 7478914 معاملة موزعة وفق الجدول التالي:

جدول موقع تجارية منخرطة في نظام الدفع الإلكتروني البنكي

2021	2020	2019	2018	2017	2016	
2735260	4210284	141552	138495	87286	6536	إتصالات سلكية ولا سلكية
16456	11350	6292	871	5677	388	نقل
1783	4845	8342	6439	2467	51	تأمينات
42487	85676	38806	29722	12414	391	كهرباء / ماء
29530	68395	2432	1455	0	0	خدمات إدارية
163686	213175	5056	0	0	0	مقدمي الخدمات
3127	235	0	0	0	0	بيع البضائع
2992329	4593960	202480	176982	107844	7366	المجموع

خلاصة الفصل :

لقد اكدت الجائحة اهمية التجارة الالكترونية في العالم وكيف انها كانت الحل الامثل لسيرورة الحياة اليومية للافراد والشركات والحكومات على حد سواء، كما اتضح جليا كيف غيرت من ملامح التعاملات والعمل، فالكل يتجه نحو الانترنت وما توفره من تطبيقات تساعدة في تصفح المواقع ومقارنة المنتجات والاسعار من المنزل او المكتب والحصول على متطلباتهم من خلال التسليم الفوري للمنتج.

الخاتمة

الخاتمة:

أثبت التجارة الالكترونية اليوم في ظل هذه الازمة الصحية أهميته و هو جزء مهم من الحياة اليومية و بهذا فان التجارة الالكترونية أنها تلعب دورا مهما في اقتصاديات الدول و الدليل النمو الكبير في معاملاتها سواء في تجارة التجزئة أي بين المستهلك و المؤسسة أو بين مؤسسات الاعمال و مع الجائحة تضاعف استخدام التجارة الالكترونية بشكل كبير فأصبحت الملاذ الامثل و الامن، الا أن تبين أنه ليست كل قطاعات النشاط استفادت من التجارة الالكترونية أثناء الجائحة فمنه من تضاعف و منه من اندفعت عملياته بشكل كبير نظرا لارتباطه بشبكة النقل كالسياحة و السفر.

بالاضافة إلى أنه برزت مشكلة جوهرية أثرت كثيرا في توقعات ارتفاع التجارة الالكترونية وكان ليكون الاثر ايجابيا على التجارة الالكترونية في هذه الفترة، الا أن المشاكل الامداد طرحت إشكالية جديدة يتعين إعادة النظر فيها.

وقد أوضحنا أن التجارة الإلكترونية التي تعد وسيلة حديثة للتعامل التجاري المحلي والدولي هي من بين القطاعات الأسرع نمواً في الاقتصاد العالمي؛ وأنها عند مقارنتها بالتجارة التقليدية تمتاز عليها بالعديد من المزايا نظراً لأنها تتم إلكترونياً دون حاجة لتواجد المتعاقدين مادياً ما يحد من الاختلاط والإصابة بالعدوى، لكن في المقابل تطرح الكثير من التحديات والمعوقات أهما ضعف البنية التحتية الإلكترونية في الكثير من دول العالم، والنقض التشريعي الذي يحفظ حقوق المزودين والمستهلكين، لذا يجب أن تحرص الدول والشركات الكبرى على تطوير البيئة الإلكترونية وتقنياتها لكسب رضى المستهلك الإلكتروني وتعزز رغبته في شراء السلع والخدمات عبر التجارة الإلكترونية

ومن هنا يمكن تقديم بعض التوصيات من خلال هذه الدراسة للموضوع ومنها :

✓ ضرورة نشر الوعي والثقافة لدى الافراد المتعاملين بالنضام المعلوماتية والتجارة الإلكترونية والوسائل التي تعتبر مكملة لعمليات التجارة الإلكترونية

✓ دعوة التشريعات الخاصة على وضع قوانين خاصة تنظم التجارة الالكترونية في ضل التطور السريع وتحديد العقوبات على القراصنة المخترقين الالكترونيين .

- ✓ دعوة التشريعات الدولية الى تكثيف جهودها ومواكبة التطور السريع وذلك من خلال وضع اتفاقيات جديدة تتعلق بجائحة الكورونا وبيان تأثيرها على التجارة الإلكترونية
- ✓ تمكين القضاء من الجرائم المتعلقة بإختراق النظم المعلوماتية للتحايل والسرقة والنصب
- ✓ وضع الحكومات لتسهيلات من دلال رفض الضرائب والرسوم على المعاملات التجارية الالكترونية؛
- ✓ وضع برامج للتوعية بأهمية التجارة الالكترونية؛
- ✓ دعم البنية التحتية للاتصالات وتأمينها من كل المخاطر؛
- ✓ وضع الثقة في المعاملات التجارية الالكترونية.

النتائج:

- ✓ ان اقتصاد العالم تاثر بشكل كبير بفعل الجائحة وقد تضرر مختلف القطاعات الاقتصادية (سياحة –نقل – بحارة...) ولا يتوقع أن يتعاف بسرعة .
- ✓ اكدت الجائحة هشاشة ا لانظمة التقليدية القائمة على النسق التقليدي وانه يجب اعادة النظر فيه والاعتماد على نظام قابل للتاقلم مع مختلف الأزمات واتضح جليا أن المعاملات الالكترونية والعمل عن بعد هو الحل الانجع في مثل هذه الأوقات .
- ✓ اكدت التجارة الالكترونية أن الشركات الصينية والامريكية هي التي استحوذت على اكبر الحصص السوقية من خلال اكتساحها لاسواق في ظل تزايد دخول المستهلك للمواقع الالكترونية وعلى مقدمة هذه الشركات بحد موقع jdوموقع علي بابا و موقع امازون وغيرها من المواقع التي ازدهر نشاطها في هذه الأزمة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. مصري عبد الصبور، التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، ط1، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة القانون للنشر والتوزيع، 2012.

2. أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الإنترنت، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2002.

3. إيهاب خليفة، القوة الالكترونية.. كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الانترنت، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

4. باسل الجبر، التجارة الإلكترونية :منطقة تجارة عالمية حرة خلال الإنترنت، موقع الكتروني (http://www.commerce.gov.sa/ecomm/art1.asp).

5. إبراهيم العيسوي، التجارة الالكترونية، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر.

6. إيهاب خليفة، القوة الالكترونية.. كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الانترنت، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

7. خالد ممدوح إبراهيم، ابرام عقود التجارة الالكترونية، دراسة مقارنة، ط2، دار الفكر الجامعي، مصر2001.

8. سلطان عبدالله محمود الجواري، عقود التجارة الإلكترونية والقانون الواجب التطبيق، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010.

9. . دوي إبراهيم احمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية "دراسة تطبيقية على المكتبات" ،ط1، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010.

10. عبد الصبور عبد القوي علي المصري، التجارة الإلكترونية والقانون، الطبعة الأولى، مصر – القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010.

11. خاصة أنه وإذا كان في الوقت الماضي من الممكن لقاء الأشخاص بعضهم ببعض إن كان من الضروري، ففي وقتنا الحالي ومع ظهور جائحة كورونا فأصبح شبه مستحيل القيام باللقاء وذلك لأن أغلب الدول في العالم فرضت حالة الطوارئ والحجر الصحي، أي أنه لا يمكن معه الخروج ولقاء الأشخاص أصحاب التعاقد.

12. القاصر حسب التشريع الفلسطيني والذي حدد " سن الرشد ثماني عشر سنة ميلادية كاملة " بمقتضى المادة (53) من القانون المدني الفلسطيني رقم (4) لسن 2021م، المنشور بمجلة الوقائع (الجريدة الرسمية) عدد ممتاز، بتاريخ أغسطس (آب) 2012، ص 15. وحسب التشريع المغربي هو الذي لم يبلغ ثماني عشر سنة

شمسية كاملة، وذلك حسب المادة (209) من مدونة الأسرة مع قانون الحالة المدنية وفق آخر التعديلات، مطبعة النجاح الجديدة، توزيع المكتبة المحمدية البيضاء.

13. عبد الصبور عبد القوي علي المصري، التجارة الإلكترونية والقانون، مرجع سابق، ص 28.

14. أنظر المادة (6) الفقرة (3) من القانون النموذجي للأونسترال التوقيعات الإلكترونية لسنة 2001 والتي جاء فيها على أنه يعتبر التوقيع موثقا إذا كانت بيانات التوقيع وإنشاء التوقيع خاضعة ومرتبطة بالموقع وإذا اكتشف أي تغيير في التوقيع بعد حدوث التوقيع.

15. حنان ديالي، عقد التجارة الإلكترونية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في قانون التجارة والأعمال، شعبة القانون الخاص، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب – وجدة، السنة الجامعية 2009_.

16. أيوب رابح، الحماية الجنائية من القرصنة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا، مقال منشور في مجلة منازعات الأعمال، العدد 52، المغرب، يونيو 2020.

17. يقصد بالقرصنة الإلكترونية في مجال العلوم القانونية: كل شكل من أشكال الاعتداء على المنتجات الفكرية والمصنفات الرقمية، أو الحصول على نسخة منها دون موافقة صاحبها، وتعرف بنظم المعلومات على أنها: " سرقة المعلومات من برامج وبيانات بصورة غير شرعية، وتخزينها في ذاكرة الحاسوب أو نسخ برامج معلوماتية بصورة غير قانونية".

18. طه عيساني، القرصنة الإلكترونية، الضرر الاقتصادي والفكري، مقال منشور بمجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 5، الجزائر، يوليو 2016.

19. سامح عبد الواحد التهامي، المسؤولية المدنية من فيرسة النظم المعلوماتية عبر الإنترنت، مقال منشور بمجلة الحقوق، المجلد 40، العدد 3، الكويت، سبتمبر 2016، ص 378.

20. عصام سعيد صالح هنانده، أثر تطبيق التشريعات والقوانين في الحد من قرصنة البرمجيات في الأردن، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي " العربي الخامس – الدولي الثاني " الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي والأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي، كلية التربية النوعية، جامعة الزرقاء الخاصة، مصر – المنصورة، 14_15 أبريل2010.

21. صدرت اتفاقية بودابست بتاريخ 23_11_2001 الموقعة من دول الاعضاء في مجلس أوروبا والتي تهدف لحماية المجتمع من تفاقم ظاهرة الجريمة المعلوماتية من خلال التعاون الدولي في إطار سياسة جنائية موحدة لملاحقة المجرمين وتقديمهم للعدالة.

22. الباب العاشر من الجزء الأول من الكتاب الثالث من مجموعة القانون الجنائي المغربي تحت عنوان " المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات " صدرت تنفيذه الظهير الشريف رقم 197_03_1 بتاريخ 11 نوفمبر 2013، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5171 شوال الموافق 22 دجنبر 2003.

23. قرار بقانون (10) لسنة 2018، بشأن الجرائم الإلكترونية، منشور بمجلة الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية)، عدد ممتاز 16، بتاريخ 03/ 05/ 2018.

24. قرار بقانون رقم (7) لسنة 2020/ بشأن حالة الطوارئ، منشور بمجلة الوقائع (الجريدة الرسمية)، عدد ممتاز 21، بتاريخ 2020/03/25.

25. زيدان محمد: دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – رسالة دكتوراه – قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر – 2005/2004 – ص 88

26. لمقاصة: هي عبارة عن عملية تسوية الحقوق والديون بين البنوك بسبب عملياتها المصرفية.

27. نادر شعبان، إبراهيم السواح: النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية –الدار الجامعية ، الإسكندرية 2006 .

28. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة وإقتصاديات البنوك – الدار الجامعية – 2001 .

29. بد الحميد بسيوني، عبد الكريم عبد الحميد بسيوني: أساسيات ومبادئ التجارة الالكترونية – دور السحاب للنشر والتوزيع مصر 1997 .

30. سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق: التجارة الالكترونية – دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن 2004.

31. **قاسميش**.،و**ملوكيأ**، "**2018**مؤشرات جاهزية الولوج إلى الإقتصاد الرقم، قراءة تحليلية لوضعية الجزائر على ضوء مؤشر الجاهزية، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية .العدد . 03 .

32. محمد رزق محمد عبد الحميد، تأثير فيروس كورونا عاى الاقتصاد العالمي ، 10-09-2020:

33. بوعافية رشيد ، " **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية وبنوك ، جامعة البليدة ، 2005 .

34. هدى زوير مخلف ، ا" لإقتصاد المعرفي والتنمية البشرية (إطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة)" ، مذكرة دكتوراه فلسفة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الكوفة ، 2009 .

35. إبراهيم عبد السلام ، "التجارة والأعمال الإلكترونية" ، ماهي لخدمات الكمبيوتر، الإسكندرية ، بدون سنة .

36. عمرو أبو اليمين عبد الغني ، " دور الإنترنت في تغيير الإستراتجيات التسويقية وتوجه العملاء نحو السوق الإلكتروني " ، الملتقى الإداري الثالث : إدارة التغيير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري ، جامعة القصيم ، السعودية ، 2005

37. عبد الرحمان بن عنتر ، عبد الرزاق حميدي ، " إقتصاد المعرفة وتعزيز تنافسية المؤسسة –مع الإشارة لحالة الجزائر –" ، الملتقى الدولي الرابع حول : : المنافسة والإستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف

38. قيمة سوق تكنولوجيا المعلومات والإتصال في السعودية ، متاحة على الربط-http://www.vb.se te.com/threads/10310-12.4 ، يوم 2011/08/22.

39. أخبار الأردن ، متاحة على الربط http://www.jordanews.com/jordan/5088.html ، يوم الإطلاع 2011/08/22.

40. مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009،

41. لزهر بن سعيد، النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص24.

42. خالد ممدوح إبراهيم، ابرام عقود التجارة الالكترونية، ط2 دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر2001، ص 58-59.

43. الفقرة 25 من المادة الأولى من قانون المعاملات الإلكترونية الفلسطيني رقم (6) لسنة 2013، والذي أقره المجلس التشريعي بالقراءة الأولى في جلسة 30-5-2013، ونشر في العدد 89 من الجريدة الرسمية ‘‘الوقائع الفلسطينية’’ ونفذ بتاريخ 4 يناير 2017.

44. فهد بن عبدالعزيز الدادو، الاختصاص القضائي في عقد التجارة الالكترونية، بحث محكم، منشور في مجلة العدل، العدد60، السنة15، السعودية 1434هـ.

45. طه طارق التسويق والتجارة الالكترونية اصدار2، منشأة المعارف للتوزيع مصر، 2005، ص 356.

46. محمد الصالح الحناوي، واخرون مقدمة في الاعمال في عصر التكنولوجيا الدار الجامعية، ط1، نشر وتوزيع الإسكندرية، مصر.

47. [1]عدوكة لخضر د حدود بن عبيزة مداخلة بعنوان التجارة الالكترونية واثرها على الاقتصاد المتلقي الدولي الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر المركز الجامعي خميس مليانه 26-27 افريل 2011 .

48. محمد صالح الحناوي واخرون مقدمة في الاعمال في عصر التكنولوجيا الدار الجامعة طبع نشر توزيع الاسكندرية مصر 2004 .

49. تقرير منشور على موقع قناة المملكة بتاريخ 2020/6/3 على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع: 2020/11/20 https//:www.almamlakatv.com

50. ورقة بحثية منشورة على موقع قناة العربية بعنوان PayPal تطور من أدواتها في مواجهة كورونا، تم الاطلاع في 2020/12/12، ومنشور على الموقع الإلكتروني : https://www.alarabiya.net/pdfServlet/

51. محمود المصيلحي، كيف أثر فيروس كورونا على التجارة الإلكترونية في عام 2020، مقال منشور بتاريخ 27 سبتمبر2020 على الموقع الإلكتروني: https://www.3arrafni.com /how-covid-19 -affected- e-commerce

52. سلطان عبدالله محمود الجواري، عقود التجارة الإلكترونية والقانون الواجب التطبيق، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص36.

53. مصطفى كمال طه، و وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

54. كوثر سعيد عدنان خالد، حماية المستهلك الالكتروني، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، قسم القانون التجاري، جامعة بنها، 2010.

55. التجارة الإلكترونية في زمن الكورونا، مقال(تمت زيارته في 31 أكتوبر2020) منشور بتاريخ 2020/4/15 على الموقع-https://www.ibtdi.com/electronic-commerce : and-corona

56. هشام صادق، القانون واجب التطبيق على عقود التجارة الدولية، مجلة الدراسات القانونية، العدد 1، 2004، ص ٢٠.

57. المركز الوطني اليمني للمعلومات، مادة معلوماتية عن التجارة الإلكترونية منشورة على الموقع الإلكتروني : https://www.academia.edu/9792264وتم التصفح في 10 أكتوبر 2020.

58. محمد مجيد كريم الإبراهيمي، معوقات التجارة الإلكترونية ومتطلبات النظام القانوني لمواجهتها "دراسة مقارنة" مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، السنة التاسعة، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2017.

المراجع باللغة الاجنبية:

59. LakhdarLallem: Systèmesd'information et Banques de donnéesdans la nouvelle réalitéééconomique, l'exprérienceAlgérienne – Thèsedoctorat – Département sciences économiques – Institut des sciences économiquesd'Alger – Universitéd'Alger .

60. David Kosieur comprendre le commerce electronique microsoft press.200;P58 . David Kosieur.ipid .P59 . Douis.free.fr/article/e-commerce-ogx/zidan.pdf consulté le 25/03/2022

المواقع الإلكترونية:

✓ https//:www.almamlakatv.com
✓ https://www.alarabiya.net/pdfServlet/pdfServlet/pdf/2c26ee51-c9db-46f4-b439-3344bbbfc1f6
✓ https://www.3arrafni.com /how-covid-19 -affected-e-commerce
✓ https://ecommerc-platforms.com
✓ https://www.ibtdi.com/electronic-commerce-and-corona.
✓ https://www.academia.edu/9792264